

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: نقدي وبنكي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبين:

يونس مداني

لخضر رواق

تحت عنوان

أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن الخارجي

دراسة حالة الجزائر 2000-2015

لجنة المناقشة:

رئيسا

جامعة المسيلة

بن البار امحمد

مشرفا ومقررا

جامعة المسيلة

كمال بن دقفل

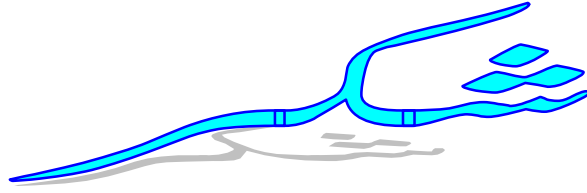
مناقشا

جامعة المسيلة

لقليطي لخضر

السنة الجامعية: 2019/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا ، والقائل في محكم تنزيل
﴿إِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ...﴾ (7) سورة إبراهيم

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ المشرف : " كمال بن دقفل " الذي سهل لنا طريق العمل ولم
ينخل علينا بنصائح القيمة ، فوجهنا حين الخطأ وشجعنا حين الصواب ، فكان نعم المشرف

ولا ننسى أن نتقدم بكل احترامنا إلى من ساعدنا ، من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

المتواضع .

وفي الأخير نحمد الله جلا وعلا الذي انعم علينا بإنهاء هذا العمل .

إهداء

أهدى هذا المجلد إلى من رضي الله من رضاءه

إلى سيدة النساء ، إلى العظيمة في عطائها ، إلى نور الحياة وهبتها ،

إلى التي أعطتنا من روحها لتبقى أرواحنا

حفظها الله

إلى خير الآباء ، إلى من كان عظيما في عطائه ، إلى نور الحياة وهبتها ،

إلى الذي ضحى من اجلنا بالغالي والنفيس

أبي

إلى الأستاذ الفاضل : كمال دقفل

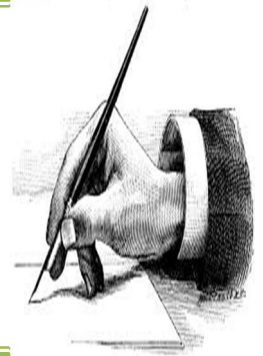
إلى كل أفراد العائلة والأهل والأقارب

إلى كل الزملاء

والى كل من أعاننا على انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

يونس مداني - لخضر رواق

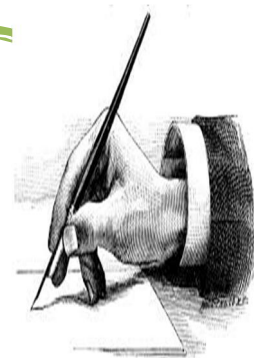
فهرس المحتويات



الصفحة	الموضوع
-	شكر وعرافان
-	الإهداء
I	فهرس الموضوعات
V	فهرس الجداول والأشكال
أ	مقدمة
الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف وميزان المدفوعات	
6	تمهيد
7	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف
7	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأشكاله
10	المطلب الثاني: أنظمة أسعار الصرف والنظريات المفسرة لها
22	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
25	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات
25	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته
28	المطلب الثاني: التوازن في ميزان المدفوعات
31	المطلب الثالث: الاختلال في ميزان المدفوعات
32	المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات
32	المطلب الأول: سياسة تخفيض قيمة العملة
33	المطلب الثاني: تخفيض العملة كآلية لتصحيح العجز (الاختلال) في ميزان المدفوعات
39	الخلاصة

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات (2000-2016)	
42	تمهيد
43	المبحث الأول: تطور سعر الصرف الدينار الجزائري
43	المطلب الأول: تطور أنظمة الصرف في الجزائري
51	المطلب الثاني: تحليل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة
61	المبحث الثاني: تحليل أثر سعر الصرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائر خلال فترة الدراسة
62	المطلب الأول: تحليل أثر سعر الصرف الدينار الجزائري على ميزان التجاري خلال فترة الدراسة
67	المطلب الثاني: تحليل أثر سعر الصرف الدينار الجزائري على رصيد حساب رأس المال خلال فترة الدراسة
74	المطلب الثالث: تحليل أثر سعر الصرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة
	الخلاصة
79	الخاتمة
82	قائمة المراجع

فهرس الجداول والأشكال




فهرس الجداول


الرقم	الجدول	الصفحة
01	أبرز أنظمة الصرف الحديثة	16
02	التوازن الحسابي لميزان المدفوعات	29
03	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1987-1994)	45
04	تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة (2000-2015)	51
05	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة	62
06	تطور الاستثمارات لميزان المدفوعات	67
07	تطور رصيد رؤوس الأموال الرسمية لميزان المدفوعات	69
08	تطور رصيد حساب رأس المال خلال فترة الدراسة	71
09	تطور بنود ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة	74

فهرس الأشكال

الرقم	الاشكال	الصفحة
01	تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2016)	52
02	تطور الميزان التجاري خلال فترة الدراسة	63
03	تطور حجم الاستثمارات لميزان المدفوعات	68
04	تطور رصيد رؤوس الأموال الرسمية لميزان المدفوعات.	70
05	تطور رصيد حساب رأس المال خلال فترة الدراسة	72
06	دور كل من رصيد الميزان التجاري ورصيد رأس المال في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة	75



مقدمة عامة



تمهيد:

في ظل تشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول والتطور الكبير الذي شهده العالم الى جانب ضخامة المبادلات التجارية الدولية أدت إلى ظهور عدة مشاكل وأهمها علاقة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية، كون أن العملة أساس كل المبادلات التجارية الداخلية أو الخارجية إلى جانب تسوية وتنظيم مدفوعات الدولة من ناحية الحقوق والالتزامات وعليه فإن سياسة سعر الصرف تؤثر على مدفوعات أي دولة.

تعتبر سياسة سعر الصرف أحد أدوات السياسة الاقتصادية الهامة التي تعتمد عليها الدولة في حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات والمشاكل الاقتصادية المحيطة بها مما دفع الدولة الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات وطرق من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني بغية تحسين ميزان المدفوعات والتوازنات الداخلية للدولة وسياسة تخفيض العملة المحلية بهدف إعادة التوازن على ميزان مدفوعاتها الذي يظهر لنا هذا الأخير المركز المالي للدولة اتجاه بقية دول العالم، و عليه فإن الغرض من هذه الدراسة توضيح العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف و التوازن الخارجي.

طرح الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما اثر تقلبات سعر الصرف دينار على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة (2000 – 2016)؟

وللإجابة على جل جوانب الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بسعر الصرف وميزان المدفوعات وفيما تتمثل العلاقة بينهما؟
- هل توجد علاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وميزان المدفوعات الجزائري؟

فرضيات:

- سعر الصرف ما هو إلا قيمة العملة الوطنية مقابل عملة أخرى، كما أن ميزان المدفوعات يعتبر سجل محاسبي سنوي يتم فيه تسجيل وتقييد مختلف العمليات الدولية حيث يعتبر سعر الصرف وسيلة فعالة في إعادة التوازن ميزان المدفوعات.

- توجد علاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وعناصر ميزان المدفوعات بحيث تستجيب الصادرات الوطنية عند انخفاض سعر صرف الدينار بالإيجاب ويجعل الإقبال على الواردات ضعيف بسبب ارتفاع أسعارها بالنسبة للسعر الوطني ، وبالتالي تحقق فائض في الميزان التجاري.

مبررات اختيار الموضوع:

- الاهتمام المتزايد لأسعار الصرف وميزان المدفوعات.
- أهمية سياسة سعر الصرف في التأثير على ميزان المدفوعات الجزائري.

أهداف الدراسة :

- كشف عن طبيعة أسعار الصرف وميزان المدفوعات.
- معرفة أهم التطورات لكل من سعر الصرف الدينار وميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة (2000 – 2016).
- تحليل سياسة سعر صرف الدينار الجزائري وتفسير انعكاسها على ميزان المدفوعات الجزائري.

أهمية الدراسة :

يعود هدف الدراسة إلى الأهمية التي يتحصل عليها سعر الصرف من حيث التأثير بميزان المدفوعات، حيث يعد سعر الصرف عنصر أساسي في تحقيق التوازن الاقتصادي.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية: حصر الدراسة في الجزائر قصد إبراز أثر التي تحددها تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري.

الحدود الزمانية: تقتصر هذه الدراسة على معالجة أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك خلال فترة الدراسة الممتدة من (2000 – 2016)

منهج الدراسة :

قمنا في هذه الدراسة على تبني المنهج الوصفي بالنسبة إلى الجانب النظري أما فيما يخص الجانب التطبيقي " دراسة حالة الجزائر " اعتمدنا على التحليل وذلك من خلال تقديم مجموعة من إحصائيات " جداول وأشكال بيانية والتعليق عليها" .

الدراسات السابقة :

محمد زراقة، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة قياسية - حالة الجزائر، مذكرة ماستر تخصص بنكي ومالي - مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015-2016 .

بزنه عب العزيز، تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال فترة (1999 - 2014)، مذكرة ماستر، تخصص تجارة و مالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2015 - 2016 .

محمد أمين بريري، سياسة التحرير التدريجي للدينار و انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات . دراسة حالة الجزائر . خلال الفترة (1990 - 2003) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2004 - 2005 .

بن حمود فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، بدون سنة النشر .

موقع الدراسة من الدراسات السابقة :

الدراسة التي نحن بصدد القيام بها تقوم على تحليل العلاقة بين سعر الصرف، ميزان المدفوعات خلال فترة 2000 - 2015 حيث انه قلما نجد في الدراسات السابقة الجمع بين جل عناصر ميزان المدفوعات فقد جاءت في بحوث متفرقة ويمكن ملاحظة أن أغلب هذه الدراسات استخدمت الجانب القياسي في الموضوع عكس

الدراسة التي ستقوم بإثبات انعكاس تغير سعر الصرف على عناصر ميزان المدفوعات من طريق التحليل فقط، مما ساهم في إيجاد العديد من العلاقات التبادلية بين عناصر ميزان المدفوعات .

صعوبات الدراسة:

خلال إعدادنا لهذا الموضوع صادفنا العديد من الصعوبات منها ضيق الوقت المخصص للدراسة، عمق الموضوع نقص المراجع .

هيكل الدراسة:

يضمن الدراسة فصلين تناول كل منهما ما يلي:

الفصل الأول: الذي كان بعنوان عموميات حول سعر الصرف وميزان المدفوعات، تضمن ثلاث مباحث من أهم ما جاء في المبحث الأول مفهوم سعر الصرف، انظمته، أنواعه و أهم النظريات المفسرة له، أما المبحث الثاني فتحدث عن تعريف ميزان المدفوعات ، الإختلال والتوازن وأخيرا المبحث الثالث علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

أما الفصل الثاني: كان بعنوان دراسة تحليلية تقييمية لأثار سعر الصرف على ميزان المدفوعات وتم تقسيمه إلى مبحثين تضمننا سياسة سعر صرف الدينار الجزائري، العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة 2000 – 2016 وتم فيها محاولة تفسير تطور عناصر ميزان المدفوعات وربطها مع تطور سعر الصرف.

الفصل الأول

عموميات حول سعر الصرف و ميزان
المدفوعات

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف وميزان المدفوعات

تمهيد:

تعتمد الحكومات في وضع معالم سياستها الاقتصادية على مجموعة من الأدوات إذ يعتبر ميزان مدفوعات أحد أهم أدواتها، وتعد سياسة سعر الصرف من أهم السياسات لما لها من علاقة مباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل رصيد ميزان المدفوعات إلى جانب دور في إعادة التوازن لميزان المدفوعات في حالة اختلاله.

لهذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تضمن المبحث الأول مفاهيم عامة حول سعر الصرف "تعريف، أنظمة أسعار الصرف والنظريات المفسرة لها، العوامل المؤثرة في سعر الصرف" أما المبحث الثاني فتناولنا فيه مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات "مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته، التوازن في ميزان المدفوعات، الاختلال في ميزان المدفوعات".

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

تمتلك كل دول العالم عملة خاصة بها، تتخذها كمقياس للتعبير قيمة السلع المحلية المعروضة فيها حيث تعد من وجهة نظر المقيمين فيها "كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء أي سلعة وبيعها" ويشمل ذلك العملات الأجنبية الأخرى، وللتوضيح أكثر سوف نتطرق في هذا المبحث إلى سعر الصرف وأشكاله، الأنظمة والنظريات المفسرة لأسعار الصرف، العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأشكاله

سنتناول دراسة سعر الصرف من خلال التطرق إلى مفهوم سعر الصرف وأشكاله:

أولاً. مفهوم سعر الصرف:

هناك العديد من المفاهيم التي يمكن من خلالها توضيح مفهوم سعر الصرف إذ يمكن التعبير عن سعر الصرف بأنه:

- "نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقدية الوطنية".¹
 - "السعر الذي يتم عنده مبادلة إحدى العملات بعملة أخرى في سوق الصرف".²
 - سعر الصرف عملة أجنبية مقوماً بوحدة من العملة المحلية أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو سعر مبادلة عملة ما بأخرى وهكذا تعد إحدى العمليتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها".
- مما سبق يمكن تعريف سعر الصرف على أنه "العلاقة الكمية للوحدات النقدية بين بلدين، وبالتالي هو سعر العملة بقسمة عملة أخرى"، وتجدر الإشارة إلى أنه توجد طريقتين لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر".

¹ محمد كمال الحمزاوي، سعر الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 17.

² حورية مغربي، دور سياسات سعر الصرف في تحديد أسعار الفائدة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص مالية و اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 3.

1. التسعير المباشر: وهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الراهن، قليل من الدول من يستعمل طريقة التسعير المباشر، وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا.

2. التسعير غير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، و معظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر.¹

ثانيا : أشكال سعر الصرف

من الواضح جليا أنه لا يمكن أن تتعدد العلاقة بين عملة دولة معينة و عملات أخرى من خلال التسعيرات المعلن عنها في فترة زمنية معينة وإنما هناك اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغا عديدة، لكل منها دلالتها الاقتصادية، وبالتالي استعمالها الخاص بها.

1. سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس لعلمة إحدى البلدان والتي يمكن استبدالها بقيمة عملة بلد آخر، و يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما وفقا للطلب و العرض عليها في سوق وفي لحظة زمنية معينة و لهذا يمكن أن نقول أن سعر الصرف يتغير تبعا لتغير الظروف العرض و الطلب و بدلالة نظام الصرف المعتمد في الدولة.

و ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية و سعر صرف الموازي و هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.²

2. سعر الصرف الحقيقي:

وهو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لمبادلة وحدة واحدة من السلع المحلية³، ويهتم سعر الصرف الحقيقي بتأثير التضخم على سعر الصرف الاسمي لبلد ما و ذلك من خلال الصيغة التالية:

سعر الصرف الحقيقي بسعر الصرف الاسمي × (مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية) وتمثيل هذه

العلاقة يكون وفق الرموز التالية:

¹ هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص 31.

² عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 103.

³ نادية الحلوجي، آثار تقلبات أسعار الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014، ص 04.

$$TCR = E \cdot \frac{P^*}{P}$$

3. سعر الصرف الفعلي:

يعرف سعر الصرف الفعلي أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية رسوم، إعانات مالية... الخ.

ويعرفه بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجع على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية و بالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية.¹

4. سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثابتة، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا العمل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر التغيرات الأسعار النسبية و يصبح سعر الصرف الفعلي الحقيقي عبارة عن دمج بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي و هو يمثل تطور سعر الصرف الحقيقي بالنسبة إلى مجموع الدول الأخرى.²

5. سعر الصرف التوازني:

هو سعر الصرف الذي يتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وبالتالي هو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة إذن يقصد بسعر الصرف المتوازن ذلك السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى المعاملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية.³

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 05.

² مرجع نفسه، ص 106.

³ هجيرة عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 34.

وبذلك نجد أن سعر الصرف التوازني مثل سعر التوازني لأي سلعة من السلعة المتداولة في الأسواق الحرة حالة المنافسة الكاملة ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات ويتوقف سعر الصرف المتوازن على بعض المتغيرات النقدية منها:

- معدل نمو الدخل الوطني.
- معدل التغير في سعر الفائدة.
- معدل التغير النسبي في المعروض النقدي.

المطلب الثاني: أنظمة أسعار الصرف والنظريات المفسرة لها

أولاً: أنظمة أسعار الصرف

بما أن العوامل التي تتعامل في تكييف الطلب و العرض على الصرف الأجنبي و بالتالي في تحديد سعر إنما تختلف باختلاف نظام الصرف السائد و الذي يعرف بمجموعة القواعد التي تعدد دور كل من السلطات و المتعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنبي، يمكن دراسة الأنظمة المختلفة لأسعار الصرف الأجنبي من نظام أسعار الصرف الثابتة بأشكاله المختلفة، نظام أسعار الصرف الحرة (المرنة) أو ما يعرف باسم نظام العملات الورقية المستقلة و نظام الرقابة على الصرف.¹

1. نظام القاعدة الذهبية:

نظراً لأهمية سعر الصرف في ربط مستوى الأسعار المحلية بمستوى الأسعار الأجنبية، فإنه على خلاف سائر الأسعار قد تعرض للتثبيت خلال فترة طويلة من الزمن وذلك في ظل نظام المدفوعات القائم على قاعدة الذهب الدولية، فمنذ منتصف القرن التاسع عشر اتجهت الحكومات إلى تحديد قيمة ثابتة لوحدة من العملة الوطنية بالنسبة لوزن معين من الذهب، مع ضمان قابلية التحويل بينهما بلا قيود، بالإضافة إلى حرية استيراد وتصدير الذهب من وإلى الدول التي اتبعت هذا النظام، وبذلك حافظت تلك الدول على أسعار صرف ثابتة لعملاتها، وقد ظل نظام الصرف بالذهب يعمل بكفاءة وبصورة تلقائية في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ولكن على حساب الأوضاع الاقتصادية الداخلية لكل دولة حيث أن نظام أسعار الصرف الثابتة يعتمد على تغيير هيكل الأسعار الداخلية لاستعادة التوازن، فوفقاً لما عرف

¹ زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات (دراسة قياسية - حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص بنكي ومالي، مالية و بنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص 10.

بقواعد اللعبة فإن خروج الذهب من الدول التي تعاني العجز يؤدي إلى تخفيض العرض النقدي المحلي الذي يمارس تأثيراً انكماشياً على التجارة الداخلية فتتخفف كل من الأسعار والدخول، وتستمر تلك الآثار الانكماشية حتى تنخفض المدفوعات إلى الخارج وتزايد المتحصلات بالقدر الذي يعيد التوازن لميزان المدفوعات، و أيضاً دخول الذهب إلى الدول التي تحقق الفائض يؤدي إلى زيادة العرض النقدي المحلي بما يمارسه من آثار توسعية فترتفع كل من الدخل والأسعار المحلية وتستمر تلك الآثار حتى تزايد المدفوعات إلى الخارج وتنخفض المتحصلات بالقدر الذي يعيد التوازن الخارجي.

وقد فشلت قاعدة الذهب الدولية في أعقاب أزمة الكساد التي أصابت العالم في ثلاثينيات القرن الماضي نظراً لتحول الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية في ذلك الحين إلى محاولة استعادة التوازن الداخلي إضافة إلى تحقيق التوظيف الكامل بغض النظر عن استقرار أسعار الصرف.¹

2. نظام التثبيت المدار "نظام بيرتون وودز":

قام هذا النظام في المقام الأول على تثبيت أسعار الصرف وإلزام السلطات النقدية بالتدخل في السوق الصرف للحفاظ عليها من خلال استخدام ما لديها من أرصدة نقدية لمواجهة الاختلال المؤقت في ميزان المدفوعات، إلا أن النظام لم يستبعد إمكانية تغيير أسعار الصرف لعلاج الاختلال في الميزان وخاصة إذا استمر لفترة طويلة من الزمن.

وقد عرف العام هذا النظام في منتصف الأربعينات حينما عقد مؤتمر "بيرتون وودز" للاتفاق على قواعد نظام نقدي جديد لتنظيم المعاملات النقدية لفترة ما يعد الحرب العالمية الثانية، وقد وضعت اتفاقية صندوق النقد الدولي لهذا الغرض، وكان من أهم أهداف تشجيع التعاون النقدي الدولي وتحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية من خلال تهيئة الاستقرار لأسعار الصرف وتجنب فرض القيود على المدفوعات الخارجية وأسباب "إفقار الجار" الناجمة عن التدخل في أسواق الصرف وإجراء التخفيضات التنافسية في قيمة العملة، وذلك من خلال نظام المدفوعات يقوم على تثبيت أسعار الصرف بصفة أساسية مع قابلية للتعديل في شروط محددة، ولقد نصت الاتفاقية على التزام كل دولة عضو بتحديد قيمة ثابتة لعملتها الوطنية أو سعر التبادل بالنسبة لوزن محدد من الذهب أو وحدات من الدولار الأمريكي، ولذلك عرف النظام بقاعدة الذهب-الدولار حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار إلى ذهب بسعر ثابت هو 35 دولار للأوقية "حوالي 31,1034768 غرام" و ذلك لمن يرغب من البنوك المركزية التي تحتفظ بأرصدة دولارية.²

¹ مرجع نفسه، ص 10.

² عبد المنعم علي راضي، أسعار الصرف والأزمات النقدية المعاصرة، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، 1973/1972، ص 23-24.

طبقا لها النظام فإنه إذا تعرضت دولة من الدول الأعضاء اختلال في ميزان مدفوعاتها فإنها تلتزم بالتدخل في سوق الصرف لتصحيح هذا الاختلال والحفاظ على سعر التعادل، ولقد أتاح صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء حق الاستفادة من موارد وذلك في حدود حصصهم.

أما إذا كان الاختلال جوهريا أو مزمنًا فإن اتفاقية الصندوق قد سمحت للدول الأعضاء بإجراء تخفيض للقيمة الخارجية لعملاتها و الرجوع إليه وذلك في حدود 10% حول سعر التعادل، وذلك تجنبًا للتخفيض التنافسي في أسعار العملات الذي خلق فوضى خلال فترة ما بين الحربين.

ولقد اعتمد استقرار نظام "بريتون وودز" على مدى استقرار الدولار الأمريكي، ففي خلال فترة الخمسينيات لم يشهد النظام اختبار حقيقيا نظرا لما شهد العالم من ظاهرة ندرة الدولار حيث كان الطلب العالمي على الدولار في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شديدا مقارنة مع الأرصدة المتاحة منه، مما حافظ على استقرار قوته الشرائية الخارجية ناهيك عن القوة الداخلية، هذا إلى جانب اتباع أغلب الدول الأعضاء لأساليب الرقابة على الصرف الأجنبي وتقييد تحويل العملات.

أما الاختبار الحقيقي لهذا النظام فكان عقد الستينات حيث ظهرت دول أوروبا الغربية و اليابان كقوة اقتصادية لها تأثيرها على الظروف الاقتصادية الدولية¹، و منافسا للولايات المتحدة الأمريكية التي عانت خلال تلك الفترة من عجز مستمر ومتزايد في ميزان مدفوعاتها إلى جانب تزايد حجم استثماراتها الخارجية مما تسبب في تزايد حجم الأرصدة الدولارية التي تحتفظ بها البنوك المركزية في دول العالم بالمقارنة برصيد الخزانة الأمريكية من الذهب وهو ما عرف بمشكلة وفرة الدولار، وكان من الطبيعي في ظل تلك الظروف أن يرتفع سعر الذهب في مواجهة الدولار نتيجة زيادة الطلب عليه بغرض التخلص من الأرصدة الدولارية.

وأمام هذا الوضع اضطرت حكومة الرئيس الأمريكي "نيكسون" في أوت 1971 إلى إعلان وقف تحويل الدولار إلى ذهب، وبالتالي إنهاء العمل بنظام الصرف بالدولار الذهبي كدعامة أساسية قام عليها نظام "بروتين وودز".

وقد حاولت الدول المتقدمة متمثلة في لجنة العشرة في ديسمبر 1971 إنقاذ نظام "بروتين وودز" فعددت اتفاقية "سميثوفيان" التي نصت على زيادة حدة التقلب حول سعر التعادل إلى 2.5% و ذلك لإضفاء قدر من المرونة على

¹ مرجع نفسه، ص 26.

أسعار الصرف، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل لينهار النظام تماما في مارس 1973 عندما لجأت أغلب الدول المتقدمة لتعويم عملاتها.

3. نظام أسعار الصرف الثابتة:¹

من خلال هذا النظام تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف عملتها الرسمي وفق السياسة الاقتصادية حيث أن سعر الصرف في هذه البلدان يتبع هدفا معينا، وعليه تتحول السياسة النقدية لتحقيق هذا الهدف الذي قد يكون ضمنا أو صريحا "في قيم رقمية أو مجال محدد"، وعليه تقوم الدولة التي تتبع هذا النظام بربط أسعار صرف عملاتها بعملة ذات طابع سيادي أو بسلة من العملات حيث الأوزان تعكس الوزن النسبي للتجارة.

برغم أن عبارة أسعار الصرف الثابتة تعكس تثبيتا مطلقا لقيمة العملة إلا أن الواقع غير ذلك تماما حيث أن السلطات تثبت هذه العملة و تغيرها عند الحاجة، فعندما ترفع سعر الصرف فإنها تقوم بتخفيض عملتها وعندما تنقص من العملة فإنها تقوم بإعادة تقييم ما بين هذين النظامين يوجد درجات مختلفة من الارتباط نحو الشيت حيث أن بعض الدول تعمل بقاعدة الربط الزاحف، فعندما يكون هناك معدلات تضخم مرتفعة لمجموعة من الدول من تثبيت أسعار صرفها الثابتة في مجال معين مثال حالة النظام النقدي الأوروبي بما يسمى بنظام آلية الصرف الأوروبي.

بتثبيت الدول سيما الصغيرة منها الأسعار صرف عملاتها فإنها تفقد إحدى أدوات السياسة الاقتصادية كتصحيح الخلل في الميزان التجاري وكذلك تربط مستوى أسعار الفائدة بالمستوى العالمي فيصعب التحكم في الميزان التجاري كما أن التوسع الجبائي يؤدي إلى تدهور هذا الأخير.

بإضافة إلى أن الحكومة لا تستطيع استعمال السياسة النقدية لمحاربة العجز في الميزانية الناجم عن التوسع الجبائي.

بناء عليه فإن هناك أسباب تدفع الدول لاعتماد سعر صرف ثابت أبرزها:

- تقلبات أسعار الصرف تؤثر على الواردات والصادرات بصفة سلبية.
- أسعار الصرف الثابتة تضع قيودا على البنك المركزي للتأثير سلبا على مجريات الاقتصاد.

¹ زراقة محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.

4. نظام أسعار الصرف المرنة أو المدعومة:¹

في ظل هذا النظام يتوقف سعر الصرف شأنه في ذلك شأن سائر الأسعار على العوامل المحددة لعرض الصرف الأجنبي دون أي تدخل من السلطات النقدية، وفي ظل هذا النظام فإن سعر الصرف للدولار يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب، وأن أي سعر صرف أقل من هذا السعر فإن الكمية المطلوبة من الدولارات تفوق الكمية المعروضة، وهذا الفائض في الطلب يدفع سعر الصرف إلى الارتفاع في اتجاه السعر التوازني والعكس صحيح.

كما تختفي في هذا النظام العلاقة المحددة بين العملات المختلفة على النحو المتبع في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، فعلى العكس من نظام قاعدة الذهب.

وفي الوقت الحاضر يطلق على نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة نظام تعويم العملات، وفي ظل هذا النظام لا تتحمل كل من السلطات المالية والنقدية عبئاً معيناً في مجال علاج الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة في مجال الحد من الواردات، إحداث تغييرات معينة في مجال الأسعار والدخول في الداخل، إحداث تغييرات في معدلات أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقالات رؤوس الأموال.

بناء على هذا فإنه من غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي هنا لتقلبات قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، فسعر الصرف يتغير من الأسعار الهامة التي تعكس تغيراتها على مستويات الأسعار في الداخل والخارج وبالتالي على مستويات النشاط الاقتصادي، ولهذا تتخذ السلطات من الإجراءات المناسبة كأدوات للتأثير على سعر الصرف تفادياً لحدوث مثل هذه الآثار الضارة.

5. نظام التعويم المدار:²

يقوم هذا النظام على أساس إعطاء قدر كبير لأسعار الصرف وفي نفس الوقت تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعة و شراء للعملات الأجنبية من أجل تجنب التقلبات الحادة في القيم الخارجية لها، كأن تقوم البنوك المركزية بمساندة العملة الوطنية إذا ما اتجهت قيمتها الخارجية نحو الانخفاض من خلال شرائها في سوق الصرف مقابل الاحتياطيات من العملات الأجنبية، والعكس حينما تتدخل من أجل شراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية من أجل الحفاظ على قيمتها الخارجية منخفضة نسبياً وذلك لتحقيق ميزة تنافسية مقارنة بالدول الأخرى.

¹ زراقة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² مرجع نفسه، ص 14.

وفي كل الحالات فإن السلطات النقدية تحتاج إلى رصيد من العملات الأجنبية حيث تتمكن من الحفاظ على سعر الصرف في الحدود المرغوبة، ويعرف هذا الرصيد بـ "مال موازنة الصرف"، على أنه كلما اتسع المدى الذي يتقلب خلالها سعر الصرف كلما أعطى ذلك دوراً أكبر للتغيرات في هذا السعر لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وفي نفس الوقت تزايد احتياج سوق الصرف بقدر أكبر من رصيد العملات لموازنة وذلك لمواجهة التقلبات الحادة والمفاجئة في سعر الصرف التي تخلقها قوى المضاربة.

ولقد ظهرت نظام التعويم المدار في أعقاب انهيار نظام "بروتين وودز"، ولقد اختلف الأسلوب الذي اتبعته الدول الأعضاء في الصندوق، حيث ظهر أسلوب الربط إلى سلة عملات تأخذ في الحسبان هيكل التجارة الدولية للدولة العضو وأسلوب الربط إلى سلة حقوق السحب الخاص وقد استهدف هذا الأسلوب تحقيق قدر أكبر من المرونة والكيفية التي يتحدد بها سعر الصرف بما يضمن استقراره في نفس الوقت.

6. نظام الرقابة على الصرف الأجنبي:¹

تلجأ الدول التي تعاني من خلال في مدفوعاتها الخارجية إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف الأجنبي خاصة إذا تدهورت أرصدها الدولية وارتفعت مديونيتها الخارجية بصورة خطيرة و لم تنجح سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملائها الوطنية في استعادة التوازن الخارجي.

تجدر الإشارة إلى أن التوازن في ظل هذا النظام لا يتحقق عن طريق خروج ودخول الذهب كما كان عليه الحال في نظام الصرف الثابت، ولا عن طريق تقلبات أسعار الصرف في ظل قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي كما هو الحال في نظام الصرف العائم، و لكن عن طريق التدخل الإداري المباشر للدولة من أجل الموازنة بين الطلب على العملات الأجنبية وعرضها.

وجوهر الرقابة على الصرف يتمثل في توزيع الكمية المحدودة التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على الطالبين بما يتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية للبلد، كما تعمل السلطات النقدية في ظل هذا النظام على أن لا تترك سعر الصرف بتقيد بمسألة العرض والطلب عن طريق إحداث تكافؤ دائم بين الإيرادات والمدفوعات حتى يتسنى لها تحديد سعر صرف عملتها عند المستوى المقرر له.²

¹ زراقة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² زراقة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 15.

كخلاصة لما قيل فإن المعيار الأساسي المحدد لنظام الصرف حديثا هو درجة الثبات أو المرونة (التعويم)، وعليه نستعرض أهم أنظمة أسعار الصرف الحديثة، والقائمة التالية تحتوي على تسع ترتيبات سائدة في يومنا هذا و هي مرتبطة من أعلى إلى أسفل حسب درجة الثبات حيث تبدأ بأنظمة الصرف الثابتة المطلقة ثم الأنظمة أو الترتيبات الوسيطة تنتهي بالأنظمة المعومة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (01): أبرز أنظمة الصرف الحديثة

الأنظمة الثابتة
<ul style="list-style-type: none"> ● اتحادات العملة ● مجالس العملة ● أسعار الصرف الثابتة المطلقة
الأنظمة الوسيطة
<ul style="list-style-type: none"> ● الربط القابل للتعديل ● الربط الزاحف (المتحرك) ● الربط بسلة عملات ● النطاقات المستهدفة
الأنظمة المعومة
<ul style="list-style-type: none"> ● التعويم الحر ● التعويم المقيد (الموجه)

Source : Jeffrey F Rankel, No single currency regime is right for all countries or at all time, essays in international finance, N 215, August 1999, p 2-4.

ثانيا: النظريات المفسرة لسعر الصرف

لقد حاولت كثير من النظريات الاقتصادية تفسير اختلافات أسعار الصرف بين الدول وسنحاول التطرق إلى أهم هذه النظريات:

1. نظرية تعامل القوة الشرائية (PPP)¹:

ظهرت نظرية تعادل القوة الشرائية إلى حيز الوجود خلال الحرب العالمية الأولى، والفترة التي تلتها عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي كانت قد هجرت قاعدة الذهب خلال فترة الحرب الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطراب تسديد في أسعار الصرف.

حيث حاول الاقتصادي السويدي البروفيسور جوستاف كاسل أن يبحث عن أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة إلى الأخرى بخلاف أساس الذهب وقد خرج بنظريته تعادل القوة الشرائية والتي تقوم على مبدأ أن سعر التعادل بين علمتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، أي يجب أن تكون قادرين على شراء نفس السلة من السلع في أي دولة مقابل نفس المقدار من العملة (أي تقدير العملة بمقدار ما نستطيع الشراء بها).

أ. **الصورة المطلقة للنظرية:** تقوم هذه النظرية على أنه في ظل نظام سعر الصرف حر فإن سعر الصرف التعادلي بين عمليتي بلدين يساوي النسبة بين مستوى الأسعار للدولتين $E_0 = PH/PF$ حيث E_0 تمثل سعر العملة الأجنبية مقابل سعر صرف العملة المحلية PH ، الرقم القياسي للأسعار في البلد المحلي PF الرقم القياسي للأسعار في البلد الأجنبي و هذا يعني أن الوحدة الواحدة من العملة المحلية يجب أن يكون لها نفس القوة الشرائية في كل دول العالم و هذا النموذج يعتمد على ما يسمى بقانون السعر الواحدة (Prise the low of one) بمعنى آخر أن انسياب التجارة الدولية الحرة سيؤدي إلى تساوي أسعار السلع في أماكن و تباع في أمريكا بـ 17 دولار فإن سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه الاسترليني يساوي 1.7 دولار لكل جنيه (17-10-1.7 دولار).

ب. **الصورة النسبية للنظرية:** يستخدم النموذج النسبي مفهوم التغيير في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) وليس مستويات الأسعار نفسها، و هذا يعني أن سعر صرف بين عمليتي بلدين يجب أن تتعدل لتعكس التغيير في مستويات الأسعار بين هذين البلدين، إن استخدام التغيير في مستويات الأسعار يظهر الحاجة إلى تحديد سنة معينة كسنة مرجعية (سنة أساس)، و إن اتخاذ فترتين زمنييتين مختلفتين يستلزم وجود معدلات مختلفة من التضخم و التي سوف تؤثر أيضا في تحديد سعر الصرف.

¹ عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال فترة (1999-2014)، مذكرة ماستر، تخصص تجارة ومالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015-2016، ص ص 19-20.

إذن فإن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقدما بالعملة الوطنية و مستوى الأسعار العالمية مقدرا بالعملة الأجنبية خلال فترتين زمنيتين مختلفتين مع الأخذ بعين الاعتبار تغيرات معدلات التضخم في كلا البلدين فإذا افترضنا:

CC_0 هو سعر الصرف الأني في الزمن (0)، CC_1 هو السعر الصرف الأني المتوقع في الزمن (1) مؤشر الأسعار في البلد الأجنبي، $I\Delta$ مؤشر الأسعار الداخلي.

يمكن الحصول على المعادلة التالية والتي تعبر عن نظرية تعادل القوة الشرائية:

$$CC_1/CC_0 = I\Delta/IF \dots (1)$$

ويمكن أن نعبر عن نظرية تعادل القوة الشرائية باستعمال معدلات التضخم كما يلي:

$$1 \pm C = \frac{1 - \Delta f}{1 - \Delta e}$$

حيث: C يمثل ارتفاع أو انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية، Δe معدل التضخم المحلي، Δf معدل التضخم الخارجي.

وقد تم اختيار هذه النظرية وتبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير، كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القوة الشرائية، وقد وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية أهمها:

- صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لمدة قادمة في المستقبل وصعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.
- تهمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل وسعر الفائدة وأثر المضاربة، إذ أن مستوى الدخل من العوامل المؤثرة على الواردات ومن ثم يؤثر في الطلب على العملة الأجنبية في أسواق النقد.
- النظرية غير مهتمة بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية ومن ثم تأثيرها في حساب السعر.

2. نظرية تعادل أسعار الفائدة:¹

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج على تلك الممكنة تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول حيث معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي،

¹ عبد العزيز برنه، مرجع سبق ذكره، ص 21-22.

لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم (M) في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، و يحصلون في نهاية التوظيف على $M(1 + ID)$ و يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني و توظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة IE و إعادة بيعها لأجل شكل يمكن من الحصول مجددا على المبلغ بالعملة المحلية، و يمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا:

$$M(1 + ID) = \frac{M}{CC} (1 + IE) \times CT \dots (1)$$

حيث:

CC : سعر الصرف الآني (نقدا).

CT : سعر الصرف الآجل.

IE : معدل الفائدة الخارجي الاسمي.

ID : معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

المعادلة (1) تؤدي إلى أن:

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1 + ID}{1 + IE} \dots (2)$$

و يطرح الواحد الصحيح من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على:

$$\frac{CT - CC}{CC} = \frac{ID - IE}{1 + IE} \dots (3)$$

و إذا كانت IE صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة الثالثة كما يلي:

$$\frac{CT - CC}{CC} = ID - IE$$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف العالمية.¹

3. نظرية كفاءة السوق:²

يقصد بكفاءة السوق توفر المعلومات الكاملة حول التقدير المستقبلي للأسعار، فكل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات، معدل التضخم... الخ، ليتم تحديد سعر الصرف المتوقع بتوافر مبدأ عقلانية المتعاملين في السوق، وكل المعلومات الجديدة المؤثرة في أسعار الصرف الآنية والآجلة، من تكاليف المعاملات الضعيفة وتغيرات أسعار الصرف العشوائية.

ويكون سعر الصرف المتوقع في ظل سوق الصرف ذو الكفاءة لسعر الصرف الآجل لنفس فترة الاستحقاق كما يلي:

$$IE^*_{(t+1)} - \frac{E_t}{IE_t} = (Ea - E_t) = i - i$$

وفي ظل كفاءة السوق يصبح:

$$Ea = IE^*_{(t+1)}$$

حيث:

Ea: هو سعر الصرف الآجل،

E^{*}_(t+1): هو سعر الصرف المتوقع،

i: هو سعر الفائدة المحلي

i^{*}: هو سعر الفائدة الأجنبي.

ومن الانتقادات التي تواجه النظرية، أن هناك جدل حول ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية تتمتع بالكفاءة.

¹ عبدالعزيز برنه، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

² أمين صيد، أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 2015، مرجع سبق ذكره، ص ص 177-180.

4. نظريات أخرى:

- أ. **نظرية الأرصدة¹**: تقوم هذه النظرية على أساس أن سعر الصرف لعملة دولة ما، وخاصة التي تتبع نظام صرف مرن يتحدد وفق حالة ميزان المدفوعات، فإذا حقق ميزان مدفوعاتها عجزاً، بمعنى رصيد سالب، هذا يدل على زيادة الكميات المعروضة من العملة المحلية، مما ينتج عنه انخفاض في قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائض، ويستدل البعض على صحة هذه النظرية من خلال تجربة ألمانيا مع المارك خلال الحرب العالمية الأولى، بحيث أنه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة وبسرعة تداولها وارتفاعها، فإن العملة الألمانية لم تتأثر ولم تعرف قيمتها الخارجية انخفاضا، والسبب في ذلك هو تعادل جانبي ميزان المدفوعات.
- ب. **نظرية أثر فيشر الدولية²**: ومبدأ هذه النظرية هو أن الفرق في مستوى الفائدة بين البلد المحلي والبلد الأجنبي تؤدي إلى تغير سعر الصرف لهذين البلدين بنفس المقدار، والتغير المتوقع في أسعار الفوائد بين بلدين يجب أن ينعكس في سعر صرف بين عمليتي هذين البلدين.
- ج. **نظرية توازن حقيبة الأوراق المالية³**: يعتمد الطلب على المال على الأصول المالية وليس على العملة نفسها، لذلك فإذا ازداد الطلب على نوع معين من الأصول في إحدى الدول يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة تلك الدولة، وكثيرا ما يحصل ذلك عندما يصبح نوع معين من الأصول جاذبا للمستثمرين، ونظرا لتقلبات أسعار الصرف فإنه من الصعب تحديد أو التنبؤ بكل العوامل المؤثرة على أسعار الفائدة، ولأن أسواق السلع تتأقلم بشكل أبطأ من أسواق رأس المال فيمكن الافتراض بأن العملات تتأثر بأسواق رأس المال على المدى القصير بينما تتأثر بأسواق السلع على المدى الطويل.
- د. **النظرية الكمية⁴**: إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بالسلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيمة الواردات وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود.

¹ بربري محمد أمين، سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائر، خلال فترة 1990-2003، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2004، ص 48.

² بربري محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.

³ بربري محمد أمين، مرجع نفسه، ص 24.

⁴ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 87-89.

هـ. النظرية الإنتاجية¹: وتتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تتحدد على أساس كفاية و مقدرة جهازها الإنتاجي وزيادة الإنتاجية بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشة بما يتضمن هذا من ارتفاع في مستويات الدخل والأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة الواردات وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وانخفاض سعر صرفها وارتفاع قيمة العملة الأجنبية وارتفاع سعر صرفها وارتفاع قيمة العملة الأجنبية وارتفاع سعر صرفها، ويحصل العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبطة بانخفاض الأسعار بانخفاض الدخل والمتأية من انخفاض الإنتاجية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية إذ أن سعر الصرف ما هو إلا مؤثر يستجيب بقوة للمؤثرات الاقتصادية الكلية وبدرجة أقل لغيرها وعلى أساس هذا سيتم تقسيم هذه العوامل إلى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية.²

1. العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف:

هناك عدة عوامل اقتصادية تؤثر في تحديد سعر الصرف نذكر منها ما يلي:

- أ. التغير في قيمة الصادرات و الواردات: فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة و سيحصل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف.³
- ب. ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات: ويقصد بها مقدار الاستثمارات التي تدخل إلى الدولة أو تخرج فانتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى يزيد من حجم الطلب على عملة الدولة التي انتقلت إليها رؤوس الأموال.⁴
- ت. كمية النقود: إن الإفراط في الإصدار النقدي و تزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار و بالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الواردات و انخفاض الصادرات و

¹ فليح حسن خلف، مرجع نفسه، ص 87-89.

² سامي عفيفي قاسم، دراسات في الاقتصاد الدولي والتجاري الدولية، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص 207.

³ علي سعد محمد داود، الإدارة المالية الدولية، دار التعلم الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص 263.

⁴ لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية كسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 126.

يقابل ذلك زيادة في طلب على عملات تلك الدول و انخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنه ارتفاع في أسعار العملات الأجنبية و هذا قد يكون مفيدا للاقتصاد المحلي حيث انخفاض سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يشجع الصادرات و بالتالي تحسن رصيد الميزان التجاري.¹

ث. **أسعار الفائدة:** و هنا يمكن التمييز بين التغيير في أسعار الفائدة المحلية و التغيير في أسعار الفائدة الأجنبية، حيث أن الزيادة في أسعار الفائدة المحلية سوف تجذب رؤوس الأموال الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي، أما ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج ستعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية و يحدث عكس ذلك في حالة انخفاض أسعار الفائدة.²

ج. **سعر الخصم:** يؤثر سعر الخصم على سعر الصرف عن طريق تأثيره على سعر الفائدة إذ أن زيادة سعر الخصم تؤدي إلى زيادة سعر الفائدة الأمر الذي يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية داخل الدولة و يؤدي ذلك إلى زيادة طلب الأجانب على عملة الدولة و من ثم ارتفاع سعر الصرف لهذه العملة.

و يحدث العكس في حالة انخفاض سعر الخصم و سعر الصرف على عكس سعر الفائدة المدين الذي تحصل عليه مقابل الإقراض وهو ما يعني ارتفاع تكاليف الإنتاج و الصادرات و انخفاض الطلب عليها و من ثم انخفاض طلب الأجانب على العملة المحلية أي انخفاض سعر الصرف.³

ح. **الدخل:**⁴ و يمكن التمييز بين التغيير في مستويات الدخل المحلية و الأجنبية كما يلي:

• **التغيرات في مستويات الدخل المحلية:** فلو تغيرت الدخل المحلية و لنفرض أنها ارتفعت فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع و الخدمات بشكل عام و من هذه السلع و الخدمات ما هو مستورد من الخارج و هذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات مما يزيد من الطلب على العملة الأجنبية و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية لانخفاض سعر الصرف العملة المحلية و هذا بافتراض أن عرض العملة الأجنبية لم يتغير.

¹ علي سعد محمد داود، مرجع سبق ذكره، ص 264.

² حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة، دار زهران الشرق، القاهرة، 1998، ص 52.

³ علي سعد محمد داود، مرجع سبق ذكره، ص 263.

⁴ عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، خلال فترة 1999-2014، مذكرة ماستر، تخصص تجارة و مالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص ص 17-18.

• **التغيرات في مستويات الدخل الأجنبية:** إن ارتفاع الدخل في الدول الأجنبية يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بشكل عام ومن بينها الطلب على السلع المحلية أي زيادة الصادرات إلى الخارج وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر الصرف العملة المحلية.

2. العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف:

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يمكن إجمالها بالآتي:

أ. **الاضطرابات والحروب:** إن من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولا سيما في المدى القصير وأحيانا على المدى البعيد هي الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف حيث يزداد الإنفاق على المجالات العسكرية والأمنية وتنخفض كفاءة الوحدات الاستثمارية بسبب التدمير أو تعطيل المرافق العامة والخاصة فضلا عن الانخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.

ب. **الإشاعات و الأخبار:** تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الأجنبي سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة وبسبب اعتماد سعر الصرف على عدد من المتغيرات التي يمكن متابعتها من الأخبار كالتوقعات حول سعر الفائدة وعرض النقود والإصدارات الجديدة للعملة من طرف السلطة النقدية وكذلك أخبار الأحداث السياسية والحروب وغيرها من المتغيرات ذات التأثير على توجهات ارتفاع أو انخفاض سعر العملة فإن المتعاملين يتأثرون بكل هذه الأخبار وتأتي الاستجابة لهذه المتغيرات معتمدة على قوة تجاوب السوق معها فقد يكون في بعض الأحيان قويا وفي أخرى أقل من ذلك الاختلاف استجابات المتعاملين.

ج. **خبرة المتعاملين و أوضاعهم:** يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها و تحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه وبناء عليه فإن الأسعار تتأثر بغير هؤلاء المتعاملين وبمهاراتهم، فضلا عن أسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة كما تتأثر بحجم التزاماتهم القائمة فإن كانت كبيرة سيتطلب إقناعهم بالتزامات إضافية تغيير جذريا في السعر ليغريهم بزيادة حجمها ويحدث العكس إن كانت قليلة.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في الأجل القصير وهو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي وسنحاول من خلال هذا المطلب إعطاء مفهوم مبسط لميزان المدفوعات مع إبراز الأهمية الكبيرة لهذا المؤشر الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته

سنتناول دراسة ميزان المدفوعات من خلال تطرق الى مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته.

1. مفهوم ميزان المدفوعات:

لميزان المدفوعات العديد من التعريفات ومن بين هاته التعريفات نذكر:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل يشمل كل المعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي وذلك من خلال تسجيل كل المعاملات التي تتم بين المقيمين (سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين) في دولة معينة مع بقية دول العالم خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.¹

والمقصود بالمقيمين هم الأشخاص والمؤسسات التجارية والحكومية الذين يقومون بعمليات تجارية دولية مع الخارج، وعبارة الإقامة المادية أو الجنسية بل المركز الساسي للنشاط التجاري.²

نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه ركز على كون ميزان المدفوعات هو سجل أو جدول يتم من خلال ترتيب كل المعاملات الخاصة بالدولة مع الأطراف الخارجية، كما بين أيضا أن هذه المعاملات تسجل من خلال فترة زمنية محددة وهي سنة.

ويهدف أيضا أنه بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع، والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة للبلد والخارقة من خلال فترة زمنية محددة والتي عادة ما تكون سنة، فميزان المدفوعات يعد تقريرا يأخذ قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه.¹

¹ إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص 289.

² علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطباعة، الأردن، ط3، 2013، ص 215.

أما هذا التعريف فنلاحظ أنه ركز على تبيان نوعية المعاملات التي تتضمنها حسابات ميزان المدفوعات.

كما يعرف ميزان المدفوعات أيضاً أنه: سجل منظم يسجل فيه مصادر وتطبيقات الأموال الخارجة للبلد، كون كل الفئات التي تدخل في حسابات الميزان تعبر عن تدفقات.²

نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه يوضح أن كل المعاملات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي عبارة عن تدفقات سواء إلى الداخل أو إلى الخارج.

ومن خلال التعريفات السابقة لميزان المدفوعات نجد أن معظم التعريفات متقاربة إلى حد بعيد وتؤول إلى كون ميزان المدفوعات: هو سجل منظم تسجل فيه بصورة منتظمة، قيمة كافة العمليات الاقتصادية التي تسوي بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية محددة.

ويمكن التفريق بين ميزان المدفوعات ونوعين آخرين من الموازين:³

أ. ميزان المدفوعات الدولية: حيث يقتصر ميزان المدفوعات الدولية على المدفوعات النقدية الدولية في حين أن ميزان المدفوعات يشتمل كل أنواع المعاملات الاقتصادية الدولية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة والتي تكون عادة تكون سنة.

ب. ميزان المديونية: يحتوي ميزان المدفوعات على التغيرات التي تطرأ على ما لدى الاقتصاد الوطني من أصول وخصوم في مواجهة العالم الخارجي فقط، ما يفرقه عن ميزان المديونية الذي يبين أصول وخصوم البلد في مواجهة الخارج في لحظة زمنية معينة.

يرتكز ميزان المدفوعات على أساس التسجيل بمبدأ القيد المزدوج، حيث تسجل وفقه كل معاملاته والذي يوضح أن لكل عملية تتم مع الخارج قيدين أحدهما مدين والآخر دائن متساويين في القيمة ويسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات حقوق الدولة لدى غيرها من الدول الأجنبية وفي الجانب المدين تسجل قيمة واردات الدولة من الخارج أي ديون الدولة والتزاماتها مع الخارج.

¹ عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1993، ص 203.

² محمد صالح القرشي، المالية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 56.

³ محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافية الجامعية، مصر، 2003، ص 39.

2. أهمية ميزان المدفوعات:

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات و ذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية مسألة حيوية في حد ذاتها لأي اقتصاد وطني، و ذلك للأسباب التالية:

- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي و بذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.¹
- يمثل ميزان المدفوعات أداة تحليل لنقاط قوة وضعف تنافسية البلد، و يشكل أيضا أداة تحليل هامة لتحديد سياسة سعر الصرف، السياسة المالية، و السياسة النقدية فإذا قامت الدولة مثلا بتخفيض قيمة العملة المحلية وأرادت معرفة تأثير السياسة المطبقة على الموقف الخارجي في هذه الحالة من الضروري الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسة على الصادرات و الواردات و الأرصدة الدولية.²
- يتبع ميزان المدفوعات مجمل التدفقات بين المقيمين في فترة محددة، و هو ما يسمح بتسجيل كل التدفقات السلعية و الخدمية من و إلى الخارج، و كذا العرض و الطلب على النقد الأجنبي و بالتالي متابعة تطورات سعر الصرف.³
- يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض و الطلب على العملات الأجنبية و يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل يسمح الميزان بتحديد بعد و طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية دول العالم، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة، و كذا حصة البلد من التجارة الخارجية العالمية من حيث حجم المبادلات و نوع السلعة المتبادلة.⁴
- يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات عن المبادلات التي يترتب عليها الالتزامات اتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل لتغطية هذه الالتزامات.⁵

¹ عرفان تقي الدين الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، 1999، ص 115.

² رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي و آخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن، 2013 ص 32.

³ دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجهما، دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015، ص 103.

⁴ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999.

⁵ ندى عبد المجيد، مدخل إلى العلاقات الاقتصادية الدولية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2001، ص 82-90.

• يستخدم ميزان المدفوعات كبيان لعرض العملة الوطنية و الطلب عليها تجاه العملات الأجنبية ما يؤدي إلى تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي، حيث يمكن الاعتماد على ميزان المدفوعات كمؤشر يبين مدى قدرة سعر الصرف على تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بغرض امتصاص الفائض و إزالة العجز من أجل الحد من التضخم أو الانكماش الناتج عن اختلال موازين المدفوعات.¹

و بناء على ما تقدم فإن ميزان المدفوعات يعتبر أداة هامة تعتمد عليها السلطات العامة من أجل تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد من خلال تخطيط التجارة الخارجية و إعداد السياسات الاقتصادية و النقدية و المالية، بالإضافة إلى الاعتماد على كل العمليات المدونة في الميزان من طرف البنوك والمؤسسات الاقتصادية التي تعمل في مجال التمويل الخارجي والتجارة الدولية، وما يمكن استخلاصه هو أن ميزان المدفوعات يوفر قاعدة إحصائية متكاملة عن مصادر واستعمالات الصرف الأجنبي ذلك لكونه يلخص المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات مع الخارج.

المطلب الثاني: التوازن في ميزان المدفوعات

التوازن في ميزان المدفوعات يعبر عن الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في مختلف المدفوعات، وفي حالة التوازن تنعدم بنود الموازنة وتكون مساوية للصفر²، فالحسابات الإجمالية لميزان المدفوعات يجب أن تكون متساوية في نهاية الفترة وحتمية هذا التوازن الحسابي هو نتيجة اعتماد نظام القيد المزدوج في تسجيل القيود الدائنة والمدينة، حيث كل عملية تظهر في الجانب الدائن، لا بد من أن تظهر الجانب الدائن، لا بد من أن لا تظهر قيمتها في الجانب المدين للميزان.

1. أنواع توازن ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائما متوازنا نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المعتمد على تسجيل كل عملية، وبالتالي فالاختلال المقصود الذي يمس الميزان هو الاختلال الاقتصادي، حيث أن التوازن الاقتصادي تفسره عوامل أخرى، وفيما يلي توضيح كل التوازنين المحاسبي والاقتصادي لميزان المدفوعات:

1.1. التوازن المحاسبي : يقصد بالتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة، ونتيجة للأخطاء الإحصائية وعدم دقة الإحصائيات من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان

¹ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص 293.

² عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي و كلي للمبادئ، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 302.

الفصل الأول =====عموميات حول سعر الصرف وميزان المدفوعات

المدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات لذا يتم إضافة بند اصطناعي والمسمى ببند "السهو و الخطأ" تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي لميزان المدفوعات.¹

ومن أجل توضيح أكثر لآلية التوازن الحسابي لميزان المدفوعات سوف نقدم مثال ونلخصه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): التوازن الحسابي لميزان المدفوعات

وحدات العملة النقدية		ميزان المدفوعات
مدین	دائن	
		أولاً: الحساب الجاري
		1. ميزان تجاري
1100	700	• تصدير سلع
		• استيراد سلع
		2. ميزان الخدمات
	400	• خدمات المصدرة
200		• خدمات المستوردة
		3. حساب التحويلات من جانب واحد
	600	• مستلزمات
300		• مدفوعات
		ثانياً: حساب رأس المال
		1. رؤوس أموال طويلة الأجل
	300	• قروض ممنوحة من الخارج
	800	• استثمار مباشر واحد
100		• قروض ممنوحة إلى الخارج
95		• استثمار مباشر في الخارج
		2. رؤوس أموال قصيرة الأجل
900	800	• حركة الودائع و الأصول السائلة

¹ شاکر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعقم، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، 2006، ص 104.

الفصل الأول =====عموميات حول سعر الصرف وميزان المدفوعات

2000	1000	ثالثا: حساب الاحتياطات الرسمية
	95	رابعا: حساب السهو و الخطأ
4695	4695	المجموع

المصدر: دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها -دراسة حالة الجزائر- أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 112-113.

من خلال الجدول يمكن أن نستخلص أن التوازن الحسابي لميزان المدفوعات لا يتضمن معنى التوازن الاقتصادي، ففي الوقت الذي تحدث فيه التسوية الحسابية في الميزان من خلال حركة مختلف الحسابات فإن تصحيح الاختلال الاقتصادي، ففي الوقت الذي تحدث فيه التسوية الحسابية في الميزان من خلال حركة مختلف الحسابات فإن تصحيح الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات يتطلب تظافر لعوامل اقتصادية، ترتبط بسير الأداء الاقتصادي للبلد وتحريكها باتجاه تصحيح الاختلال.

2.1 التوازن الاقتصادي : وهي الحالة التي تتساوى فيها إيرادات الدولة مع صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل من المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل الى الخارج.

يستوجب التوازن الاقتصادي بميزان المدفوعات تساوي أصول وخصوم المعاملات المستقلة او التلقائية وتعرف أيضا بالمعاملات فوق الخط ، وهي المعاملات التي تتم بغض النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل ، ومن هذه المعاملات الصادرات والواردات سواء كانت منظورة او غير منظورة أي المعاملات الجارية يضاف اليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح وأيضا المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرص الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية او بغرض المضاربة ، اما باقي العمليات فتسمى ببند التسوية او عمليات مشتقة عن هدف منها توازن الجانب الدائن مع الجانب المدين لميزان المدفوعات .

المطلب الثالث: الاختلال في ميزان المدفوعات

تعتبر حالة الاختلال في ميزان المدفوعات الحالة الأكثر ملازمة له خاصة في الدول النامية فالاختلال في ميزان المدفوعات هو حالة اللاتوازن بين مدفوعات الدولة ومفوضاتها الخارجية حيث يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال إذا حقق عجزاً أو فائضاً، وهذا الخلل لا بد من إزالته باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة، والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهياة للثبات والاستقرار، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان التجاري أو ميزان الخدمات أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صوره والتخفيف من حدة الأثر الذي يخلفه.¹

1. حالة العجز في ميزان المدفوعات:

في حالة العجز في ميزان المدفوعات يكون الرصيد سالب، أي أن المدفوعات للعالم الخارجي تكون أكبر من المتحصلات، وفي هذه الحالة الجانب المدين يفوق الجانب الدائن والميزان سلبي في غير صالح الدولة حيث أن حالة العجز في ميزان المدفوعات يدل على عدم مقدرة الدولة تسديد قيمة صادراتها مما يؤدي إلى زيادة مديونية تجاه العالم الخارجي و ما يترتب عنها من سلبيات ومخاطر²، كما أن العجز في ميزان المدفوعات يؤثر سلبي على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي (بافتراض ثبات بقية العوامل الأخرى)، حيث أن العجز في الميزان يؤثر في عرض العملة المحلية في السوق، حيث يزداد عرضها على الطلب عليها، وتعتمد السلطات العامة على السياسات النقدية، و المالية لتصحيح هذا الخلل.

وفي الواقع فإن الخلل في ميزان المدفوعات ينبغي أن يتجاوز نسبة 5% من المعدل المتوسط لمجموع قيمة الإيرادات والمدفوعات المحققة في المعاملات الاقتصادية للدولة مع الأجانب خلال سنة وهو ما يعرف بـ "الخلل السنوي" في حين الخلل المتراكم فهو يدل على مجموع الاختلالات السنوية المتجمعة خلال فترة زمنية معينة.³

2. حالة الفائض في ميزان المدفوعات:

وفي حالة الفائض في ميزان المدفوعات يكون رصيده موجب أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات، و في حالة الجانب الدائن يزيد عن الجانب المدين، غير أن حالة الفائض في الميزان دليل على عدم فعالية

¹ دوحه سلمى، مرجع سبق ذكره، ص ص 114-115.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 403-401.

³ عرفات تقي الدين الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 123.

السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات العامة في تحقيق التوازن الخارجي¹، و تكمن المشكلة بالميزان في هذه الحالة في ضرورة تخلي الدولة عن استخدام جزء من مواردها الحقيقية المستخدمة في الإنتاج بالإضافة إلى وجود أموال معطلة بلا استثمار و في المقابل تتراكم الأرصدة النقدية ما يسبب بدوره تضخم و ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة، إلا أن حالة الفائض تعد أقل خطورة من حالة العجز في الميزان.

ويمكن للدولة أن تتلخص من حالة الفائض في ميزان مدفوعاتها من خلال منح القروض للدول الأخرى مقابل سعر فائدة كعائد على الاستثمار ومن خلال منح إعانات وتبرعات للدول التي تمر بأزمات اقتصادية، هذا في الأجل القصير وتزداد أهمية الخلل لما يكون في الأجل الطويل.²

المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

من بين السياسات اللازمة للقضاء على الاختلالات وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات سياسة تخفيض العملة وأثرها على إعادة التوازن على إعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال منهج المرونات، الاستيعاب والمنهج النقدي لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: سياسة تخفيض قيمة العملة

يعد التخفيض من بين وسائل تصحيح ميزان المدفوعات، وذلك بهدف تحقيق أو إلغاء العجز في ميزان المدفوعات، لذا فإنه لمن الجدير بالذكر من الأسس العملية والعلمية التي يركز عليها التخفيض من خلال مفهومه شروط نجاحه، آلية عمله.

1. ماهية التخفيض:

يتمثل التخفيض في التغيير القانوني بالنقصان لقيمة العملة، معنى ذلك أن البلد المعني بالتخفيض يقوم برفع عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو بنقص عدد وحدات العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية، في كلتا الحالتين فإن التخفيض يعني تحسن قيمة العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية.

وهو قرار تتخذه السلطات العمومية أو النقدية، إما بصفة معلن عنها مسبقا -التخفيض الصريح- أو ضمنيا.

¹ حسان خضرة، ميزان المدفوعات و دوره كآلية الاصلاحات سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 22، الكويت، 2004، ص 25.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 402-403..

التدهور: يتمثل التدهور في انخفاض قيمة العملة تلقائيا كنتيجة لأوضاع سوق الصرف الأجنبي وميزان المدفوعات، ويمكن أن يؤدي إلى آثار إيجابية وسلبية.¹

2. الآثار المترتبة على آلية تخفيض قيمة العملة الوطنية:

أ. على الميزان التجاري: يظهر أثر التخفيض على الميزان التجاري إيجابيا بامتصاص العجز أو تقليصه بصفة ملموسة من خلال تأثيره المتوقع في ظل شروط معينة على تقليص قيمة الواردات ورفع قيمة الصادرات، بحيث أن الواردات المقيمة بالعملة الأجنبية، والعكس بالنسبة للصادرات بحجى سترتفع القيمة الكلية بالعملة المحلية والأجنبية، الأمر الذي يدفع الأجانب إلى زيادة طلبهم على المنتجات المحلية والمصدرين إلى زيادة الكميات المصدرة لترتفع في النهاية القيمة الكلية للصادرات.

ب. على حساب رأس المال: يمكن أن يؤثر التخفيض إيجابيا على هذا الحساب من خلال تأثير التخفيض على اتجاه حركة رؤوس الأموال، ذلك أنه عند توقع تخفيض قيمة العملة المحلية، فإن ذلك سيسرع من خروج رؤوس الأموال سواء كان ذلك بسبب المستوردين الذي سيسارعون إلى تسوية مدفوعاتهم بالعملة الأجنبية، تفاديا لخسارة الصرف إلى التغطية في سوق الصرف الأجل و/أو بسبب المستثمرين الأجانب اللذين سيقومون بنقل أو تحويل أرباحهم إلى بلدانهم، مما سيؤثر سلبا على حساب رأس المال، لكن أثر التخفيض وخاصة إذا كان معدله مقبولا، فإن خروج رؤوس الأموال سيتوقف أو ينخفض بصفة ملموسة لتبدأ بذلك حركة تحويل ودخول رؤوس الأموال إلى البلد المخفض، مما قد يتسبب في ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية و بالتالي يتحسن حساب رأس المال في النهاية.²

المطلب الثاني: تخفيض العملة كآلية لتصحيح العجز (الاختلاف) في ميزان المدفوعات

أدى التخلي عن قاعدة الذهب إلى التخلي عن آلية التعديل الذاتي لميزان المدفوعات من خلال حركة دخول وخروج رؤوس الأموال والذهب، ولقد ظهرت تحاليل تعتمد على آليات تصحيح من خلال مدخل المرونات، الاستيعاب، والمدخل النقدي.

1. معالجة العجز في ميزان المدفوعات من منظور منهج المرونات - المنهج النقدي:-

ينسب منهج المرونات نظريا إلى روبنسون عام 1938 استجابة للحاجة النظرية في تكييف ميزان المدفوعات بموجب أسعار صرف أكثر مرونة وقد كانت طروحات روبنسون متأثرة بأفكار المدرسة الكلاسيكية التي تستخدم أدوات

¹ ماي فني، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص ص 205-206.

² مايا فني، مرجع سبق ذكره، ص ص 216-217.

التحليل الجزئي فقد جاء منهج المرونات تطبيقاً مباشراً لتحليل التوازن الجزئي لمارشال على أسواق منفصلة الصادرات والواردات، وعلى افتراض أن تحركات رأس المال هي مستثناة من التحليل، فإن فائض المدفوعات وهنا يمارس التخفيض في سعر الصرف دوراً في تغيير سعر الصادرات والواردات بحيث يتم زيادة عرض الأولى وتقليل الطلب على الأخيرة.

ويباشر التخفيض في سعر الصرف دوره في إحداث تحسن في ميزان المدفوعات من خلال تغيير مستوى الأسعار للسلع المحلية بنسبة إلى السلع الأجنبية في كلا من الأسواق المحلية والأجنبية مما يشجع على استبدال السلع الأجنبية المستوردة بالسلع المحلية في عمليات الاستهلاك والإنتاج كما أنه يزيد الطلب الخارجي على الصادرات لانخفاض أسعارها هذه المرونة صاغها مارشال بدالته الخطية ليعطي إحدى أهم شروط نجاح التخفيض في إحداث تحسن ميزان المدفوعات.

أ. دالة مارشال الخطية¹: يشترط مارشال ضمان تحقق مجموع مرونتي الصادرات والواردات تتجاوز الواحد: صحيح، ويعبر عنها رياضياً بـ: $nx + nm > 1$ حيث أن مرونتي الطلب على الصادرات: nx ، ومرونتي الطلب على الواردات: nm .

ويمكن التعبير رياضياً عن علاقة مرونتي الصادرات والواردات وأثرها في إحداث التحسن في الميزان التجاري وفق الصيغة التالية:

$$\Delta BF = V_{FX} \frac{ex(nx - 1)}{Ex + nx} + V_{Fm} \frac{nm(em + 1)}{nm + en} > 0$$

حيث:

ΔBF : التغير في الميزان التجاري.

V_{FX} : قيمة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية.

V_{Fm} : قيمة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية.

ex : مرونتي عرض الصادرات المحلية على افتراض أنها لا نهائية.

em : مرونتي عرض الواردات الأجنبية.

nx : مرونتي الطلب الأجنبي على الصادرات.

: مرونتي الطلب المحلي على الواردات.

¹ نواز عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص 97-63.

ب. آلية تأثير تخفيض سعر الصرف من منظور منهج المرونات¹: يمكن لأن نوجز آلية التأثير على الميزان التجاري في الحالتين التاليتين:

● **حالة العجز:** بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية، فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات على مستوى أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو منخفضة من وجهة نظر، غير المقيمين، فيزداد الطلب عليها وتزداد الصادرات نتيجة لذلك، في حين أن أسعار الواردات مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها، وبالتالي فإن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة وانخفاض الواردات، وهو ما ينتج عنه شيء العجز في الميزان التجاري.

● **حالة الفائض:** بإحداث رفع قيمة العملة الوطنية، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو غالية بالنسبة لغير المقيمين، فيزداد طلبهم عليها بينما أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين، فيزداد طلبهم عليها، أي أن الرفع في قيمة العملة يؤدي في النهاية إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، الشيء الذي يؤدي تدريجياً إلى تلاشي الفائض وتأثير تخفيض سعر الصرف في واقع ميزان المدفوعات لا يكون فوراً، إذ أن هناك تأخراً زمنياً بين تخفيض سعر الصرف، وتغيير رصيد ميزان المدفوعات من العجز إلى الفائض.

2. تصحيح العجز في ميزان المدفوعات من منظور منهج الاستيعاب:

يعرف الاستيعاب على أنه مجموع نفقات الاستهلاك والاستثمار، وقد أثبت ألكسندر Alexander (1952) أن رصيد ميزان المعاملات الجارية ليس نتيجة للفرق بين الواردات والصادرات ميزان المعاملات الجارية ليس نتيجة للفرق بين الواردات والصادرات فقط، بل استنتج أن العجز في هذا الحساب يمكن أن يكون ناتجاً عن الفرق بين الدخل والنفقات، حيث بين أنه وفي وضع تضخمي، فإن التخفيض في قيمة العملة يفسر بأنه تضخم للأسعار الداخلية على مستوى الدخل والنفقات التي تؤثر بدورها على الميزان التجاري.

وحسب اقتراب الاستيعاب، فإن أثر التخفيض على حساب المعاملات الجارية يتحقق كما يلي:

إن التخفيض يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المتبادلة وإعادة تخصيص الموارد لصالح قطاع التصدير، هذا التغيير سينعكس على مستوى استيعاب السلع والخدمات، ينطلق هذا الأسلوب من مجموعة من المبادئ هي:

● حالة التوظيف غير الكامل، أي هناك موارد عاطلة.

¹ أمين صيد، مرجع سبق ذكره ص 216-217.

• خضوع الإنتاج في الدول المشتركة في التبادل لظروف التكاليف الإنتاجية بمعدلات واحدة نتيجة لزيادة الإنتاج الكلي.

• ثبات أسعار السلع والأجور الإسمية ومعدلات الفائدة وغيرها من المتغيرات النقدية.

• اعتماد الصادرات على الإنتاج الجاري، وليس على المخزون.

أ. الصياغة الرياضية لمنهج الاستيعاب: ينطلب هذا المنهج من قواعد كثرية تتمثل في معادلة الدخل الوطني التالية¹:

$$PNB = C + IP + G + X - M \dots 1$$

بحيث:

PNB: الناتج الوطني الخام.

C: الاستهلاك.

IP: الاستثمار الخاص.

G: الانفاق الحكومي.

X: الصادرات من السلع والخدمات.

M: الواردات من السلع والخدمات.

يمكن تعريف الناتج الوطني الخام (**PNB**) على أنه مجموع النفقات الداخلية أو الاستيعاب الداخلي (**C + IP +**

G) و الفائض أو العجز الصافي للميزان التجاري (**X - M**).

من العلاقة:

لدينا:

$$Y + A + B \dots 2$$

حيث:

Y: الدخل الوطني **PNB**.

A: الاستيعاب المحلي (**C + IP + G**).

B: رصيد الميزان التجاري (**X - M**).

ومن العلاقة 2 يستلزم أن **B = Y - A \dots 3**

¹ أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 171-172.

وعليه فإن العلاقة 3 تفسر الاختلال في ميزان المعاملات الجارية كاختلال بين الاستيعاب المحلي والدخل الوطني، أو أنه اختلال في القطاع الخارجي أو على أنه فائض في الاستيعاب المحلي مقارنة بالدخل الوطني. إذا ولتحقيق فائض في ميزان المعاملات الجارية، لا بد أن يكون الناتج الوطني مرتفعا نسبيا مقارنة بالاستيعاب المحلي كما يمكن اعتبار الناتج الوطني الخام عبر المداخل وفق العلاقة التالية:

$$PNB = C + SP + T + Tn \dots 4$$

حيث:

SP: الادخار الخاص.

T: الضرائب.

Tn: التحولات الجارية من الخارج.

من العلاقة 1 4 نحصل على:

$$C + IP + G + X - M = C + SP + T + Tn \text{ ومنه:}$$

$$CX - M - Tn = (SP - IP) + (T - G)^2 \dots 5$$

وبإيجاز أدق فإن هذه المقاربة الكينزية للامتصاص الاستيعاب تعتبر أنه في حال إذا كان الميزان الخارجي يسجل عجزا، وفي ظل توفر شروط مارشال ليرن، فإن بلوغ التوازن الخارجي يتم في هذه الحالة عن طريق زيادة الدخل بفعل المضاعف، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستيراد، ومنه العودة إلى الوضع التوازني.

ب. أثر تخفيض سعر الصرف في متغيرات منهج الاستيعاب¹: اعتبر مؤيد ومنهج الاستيعاب أن العجز في الميزان المدفوعات يحدث بتراجع الاحتياطات الدولية نتيجة لتجاوز مدفوعات المقيمين بالعملات الأجنبية لمستوى المقبوضات من العملات الأجنبية، وهذه الحالة هي نتيجة الطبيعة لاختلال العلاقة في متغيرات منهج الاستيعاب التي وردت بالمعادلة الأساس له وهي:

$$A = Y - A$$

وهو يصف حالتي العجز والفائض في ميزان المدفوعات من خلال العلاقة الكلية ما بين الدخل (Y) و الإنفاق (A) مهماً بذلك مكونات الإنفاق و توزيعه وهذا هو الاختلاف الأساس عن منهج المرونات، فمنهج الاستيعاب يعتمد على أسلوب التحليل الكلي وليس الجزئي.

¹ نواز عبد الرحمن المهدي عبد اللطيف المنشالي، مرجع سبق ذكره، ص 94-97.

وفي ظل اقتصاد مفتوح فإن عناصر الاستيعاب تشمل المتغيرات ($C - G - I$) هي التي تحد مقدار المدفوعات الأجنبية على السلع والخدمات المستوردة، في حين يحدد (Y) حجم المقبوضات الأجنبية من السلع والخدمات المصدرة، فتؤدي زيادة عناصر الاستيعاب على الدخل على حالة العجز في الحساب الجاري في حين تعمل حالة تفوق الدخل على الاستيعاب على إحداث فائض في ميزان الحساب الجاري. وعليه يمكن كتابة المطابقة الأساسية لمنهج الاستيعاب من خلال الوجه الآخر لمتغيرات منهج الاستيعاب معبرا عنها بقيمة العملات الأجنبية كما يلي:

$$B = RF - PF$$

B: ميزان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

RF: المقبوضات الإجمالية من العملات الأجنبية.

PF: المدفوعات الإجمالية بالعملات الأجنبية.

إن نتيجة الفرق بين ($RF - PF$) تشير إلى فائض ميزان المدفوعات إذا كانت نتيجة الطرح موجبة، وإلى عجز إذا كانت سالبة ويكون الفائض هنا ناجما عن بيع العملة الأجنبية بالعملة المحلية وهذا يعني ضمنا العجز إذ يعمل المقيمون أو الأجانب على بيع العملة المحلية واستبدالها بالعملة الأجنبية لغرض تمويل مشترياتهم من الخارج وهذا يعني ضمنا عامل دفع عناصر الاستيعاب (**A**) باتجاه تفوقها على (Y) الدخل، فزيادة الدخل تظهر حالة تراكم الاحتياطات المالية لدى السلطات النقدية وفي حين تظهر تفوق عناصر الاستيعاب حالة استنزاف للاحتياطات المالية لدى السلطات النقدية نتيجة لتجاوز الاستهلاك لمستوى الدخل، ومن أجل معالجة العجز في ميزان المدفوعات لابد من زيادة المقبوضات وتقليل المدفوعات من العملات الأجنبية والعكس صحيح في حالة الفائض، إلا أن تصحيح الفائض لا يعد مشكلة من وجهة نظر منهج الاستيعاب بل على العكس يعد وضعاً مرغوباً به.

وإذا تناولنا حالة العجز التي هي محط اهتمام منهج الاستيعاب نلاحظ أنها تتولد في تجاوز الإنفاق الكلي لمستوى الدخل الكلي وعليه لتصحيح العجز في الحساب الجاري هناك طريقتان:

• اتباع سياسة تهدف إلى زيادة الناتج.

• اتباع سياسة تهدف إلى تخفيض الإنفاق.

ثمّة ترابط وتداخل قوي بين الدخل والإنفاق، فالزيادة هي الدخل تحدث زيادة في الإنفاق الكلي تعتمد في حجمها ومقدارها على مقدار الميل الحدي للاستيعاب (الإنفاق) وبهذا يكون الأثر النهائي للتخفيض معادلا للفرق بين الزيادة في الدخل والزيادة المتقابلة في حجم الاستيعاب.

الخلاصة:

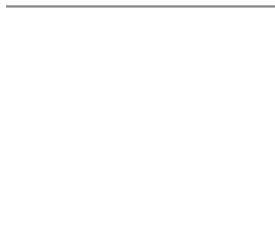
يعتبر سعر الصرف أحد أهم أدوات التي يمكن عن طريقها إعادة التوازن في ميزان المدفوعات وهذا عن طريق الرقابة على الصرف، حيث يجب على الدولة المتبعة للسياسة السابقة الذكر تبني سياسة اقتصادية صارمة تحاشيا لما لها من آثار سلبية قد تأزم وضع ميزان المدفوعات إضافة إلى تغيير أو تعديل العملة الوطنية.

فسياسة تخفيض قيمة العملة من أهم أدوات سياسة سعر الصرف وأكثر استعمالا بين الدول النامية، و أحد أهم الركائز التي تتبنى عليها وصفات المؤسسات للخروج من دائرة الاختلالات الاقتصادية الكلية و خاصة فيما يخص العجز في ميزان المدفوعات.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
46.38	32.22	24.46	18.71	19.09	21.65	الصادرات الإجمالية
45.59	31.55	23.99	18.11	18.53	21.65	صادرات محروقات
0.74	0.67	0.47	0.61	0.56	0.59	صادرات خارج المحروقات
19.37-	17.95-	12.32-	12.01-	9.48-	9.35-	واردات
26.47	14.27	11.14	6.7	9.61	12.3	رصيد الميزان التجاري
54.6	38.7	29	25.24	24.85	28.5	أسعار البترول برميل
73.36	72.06	77.37	79.68	77.26	75.31	سعر الصرف دج/دولار

2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة
1.02	0.62	0.62	0.97	1.18	0.42	حجم الاستثمارات الوحدة دولار

2009	2008	2007	2006	2005	2004	سنوات
1.507	0.43-	0.77-	11.89-	3.05-	2.23-	رؤوس أموال الرسمية - وحدة دولار



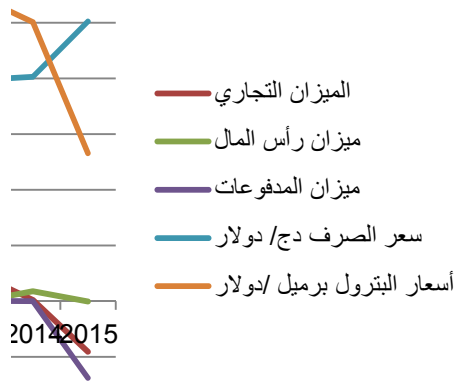
رؤوس أموال الرسمية- وحدة

2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة
4.24-	1.37-	1.37-	0.71-	0.78-	1.36-	الرصيد
73.36	72.06	77.37	79.68	77.26	75.31	سعر الصرف دج/دولار

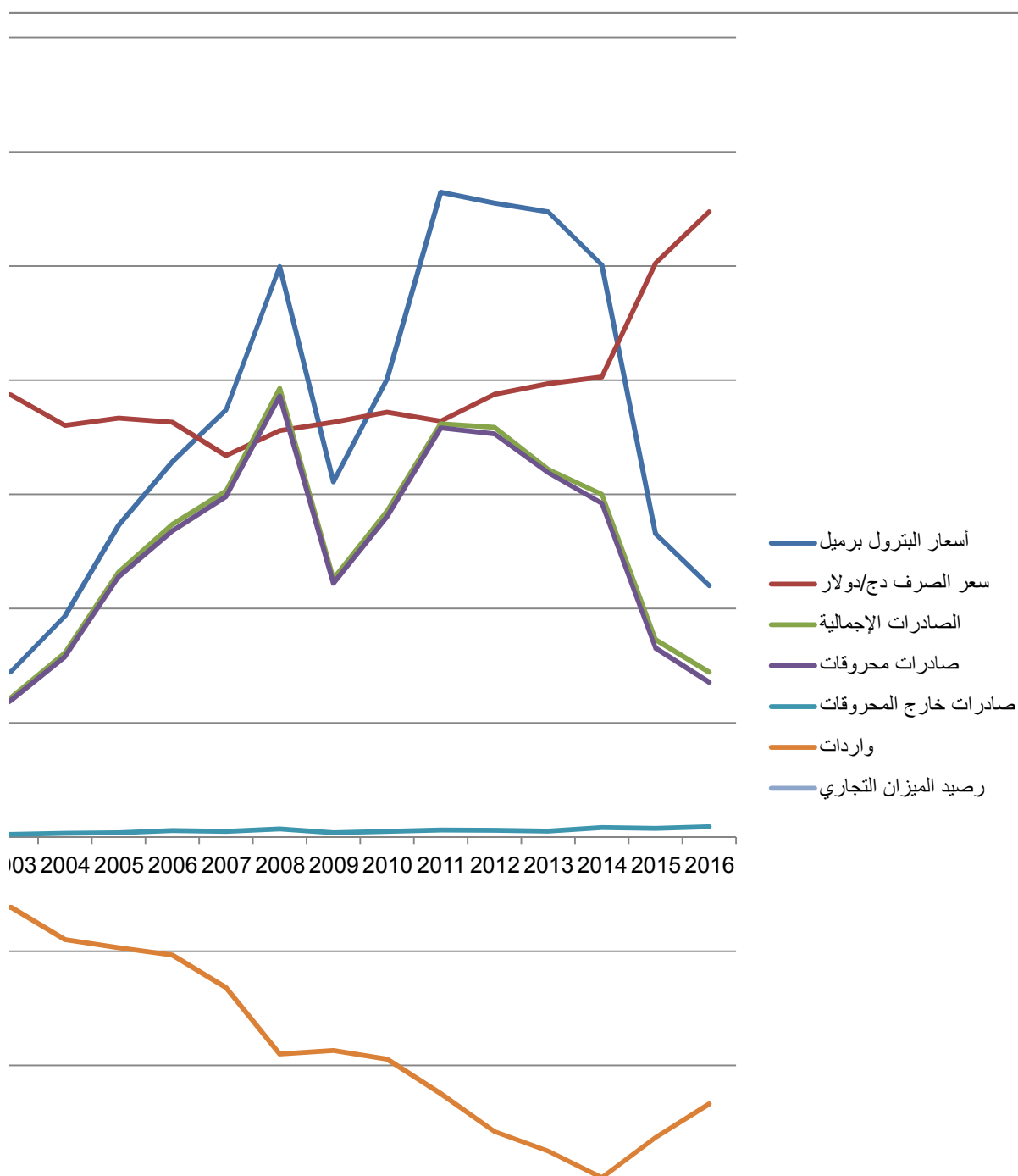
سعر

2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
------	------	------	------	------	------	---------

26.47	14.27	11.4	3.7	9.61	12.3	الميزان التجاري
			0.71-	0.78-	1.36-	ميزان رأس المال
			3.65	6.19	7.57	ميزان المدفوعات
			79.68	77.26	75.31	سعر الصرف دج/ دولار
			25.24	24.85	28.5	أسعار البترول برميل/ دولار

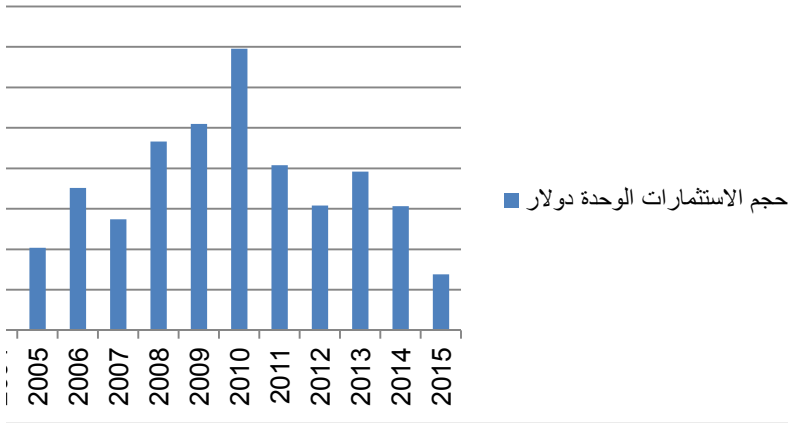


2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
71.736	72.38	57.09	45.18	78.56	60.59	54.74
70.583	71.661	56.121	44.415	77.194	59.61	53.61
1.153	1.227	0.969	0.771	1.395	0.98	1.13
51.56-	44.94-	38.88-	37.402-	37.99-	26.35-	20.68-
20.167	25.961	18.205	7.784	40.596	34.24	34.06
111	112.9	80.2	62.2	99.9	74.8	65.7
77.55	72.85	74.4	72.649	71.18	66.82	72.64



2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
1.541	2.04	3.48	2.55	2.33	1.37	1.76

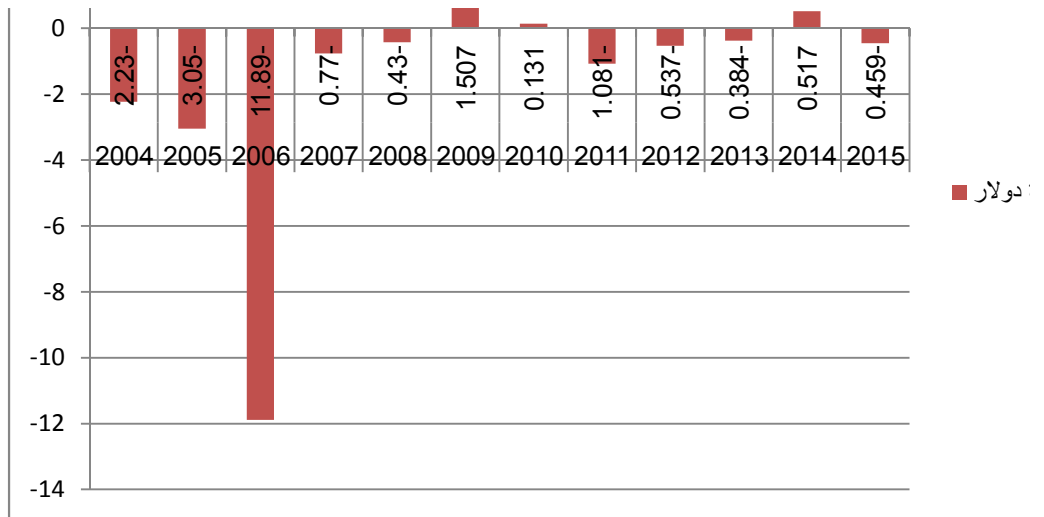
حجم الاستثمارات الوحدة دولار



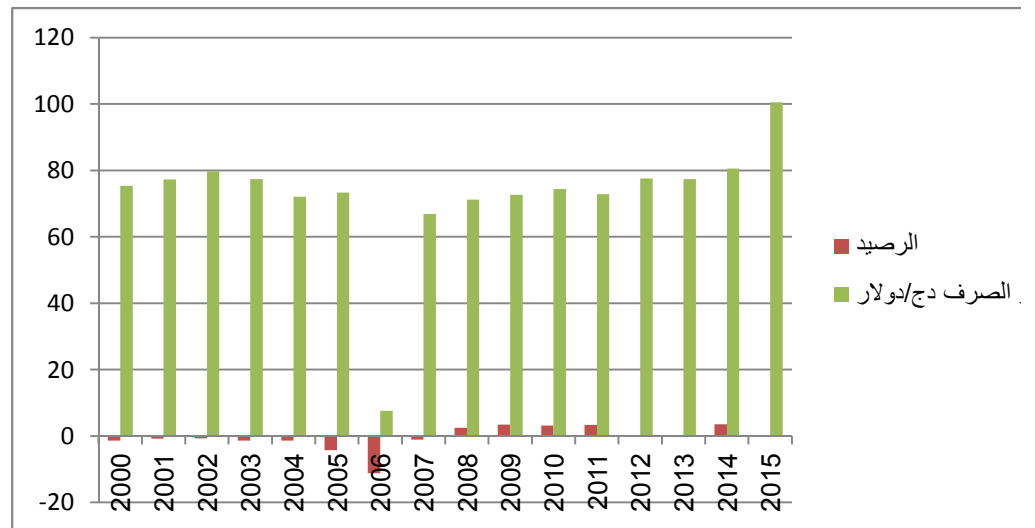
2015	2014	2013	2012	2011	2010
0.459-	0.517	0.384-	0.537-	1.081-	0.131

رؤوس أموال الرسمية- وحدة دولار

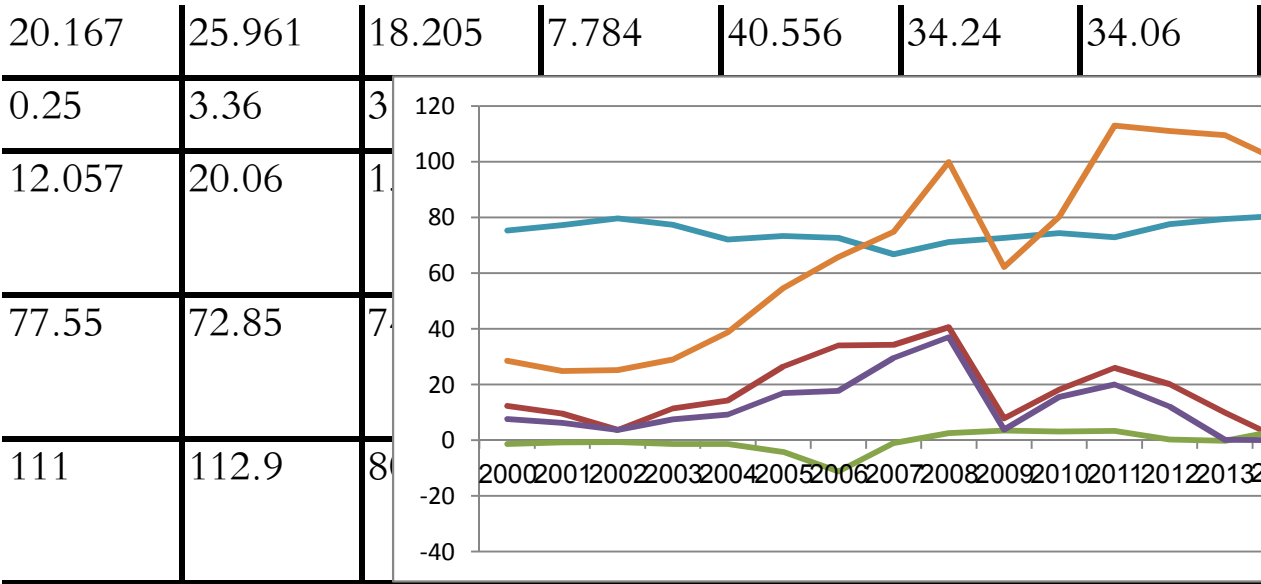




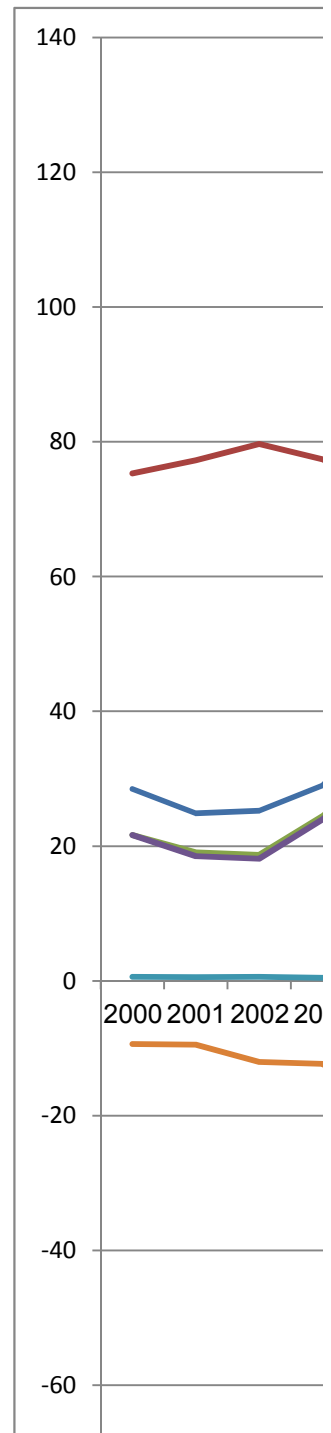
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
0.25	3.36	3.18	3.45	2.54	1.05-	11.22-
77.55	72.85	74.4	72.64	71.18	66.82	7.64



2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
------	------	------	------	------	------	------

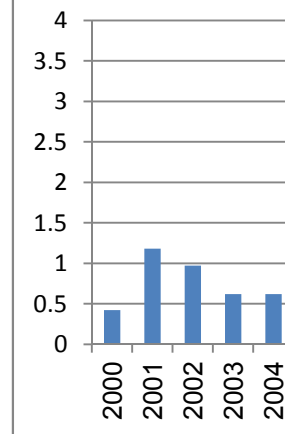


2016	2015	2014	2013
28.883	34.56	59.996	64.377
27.102	33.081	58.436	63.816
1.78	1.485	1.667	1.051
46.727-	52.649-	59.67-	54.99-
17.344-	18.083-	0.459	9.88
44	53.1	100.2	109.5
109.47	100.46	80.56	79.38





2015	2014	2013
0.691	1.534	1.961



2015	2014	2013
0.061-	3.55	0.25-
100.46	80.56	77.33

2015	2014	2013
------	------	------

18.083-	0.459	9.88
0.061-	3.55	0.25-
27.537-	-5,881	0.134
100.46	80.56	79.38
53.1	100.2	109.5

2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
46.38	32.22	24.46	18.71	19.09	21.65	الصادرات الإجمالية
45.59	31.55	23.99	18.11	18.53	21.65	صادرات محروقات
0.74	0.67	0.47	0.61	0.56	0.59	صادرات خارج المحروقات
19.37-	17.95-	12.32-	12.01-	9.48-	9.35-	واردات
26.47	14.27	11.14	6.7	9.61	12.3	رصيد الميزان التجاري
54.6	38.7	29	25.24	24.85	28.5	أسعار البترول برميل
73.36	72.06	77.37	79.68	77.26	75.31	سعر الصرف دج/دولار

2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة
1.02	0.62	0.62	0.97	1.18	0.42	حجم الاستثمارات الوحدة دولار

2009	2008	2007	2006	2005	2004	سنوات
1.507	0.43-	0.77-	11.89-	3.05-	2.23-	رؤوس أموال الرسمية - وحدة دولار



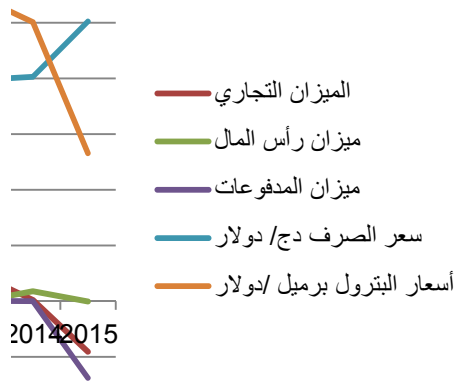
رؤوس أموال الرسمية- وحدة

2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة
4.24-	1.37-	1.37-	0.71-	0.78-	1.36-	الرصيد
73.36	72.06	77.37	79.68	77.26	75.31	سعر الصرف دج/دولار

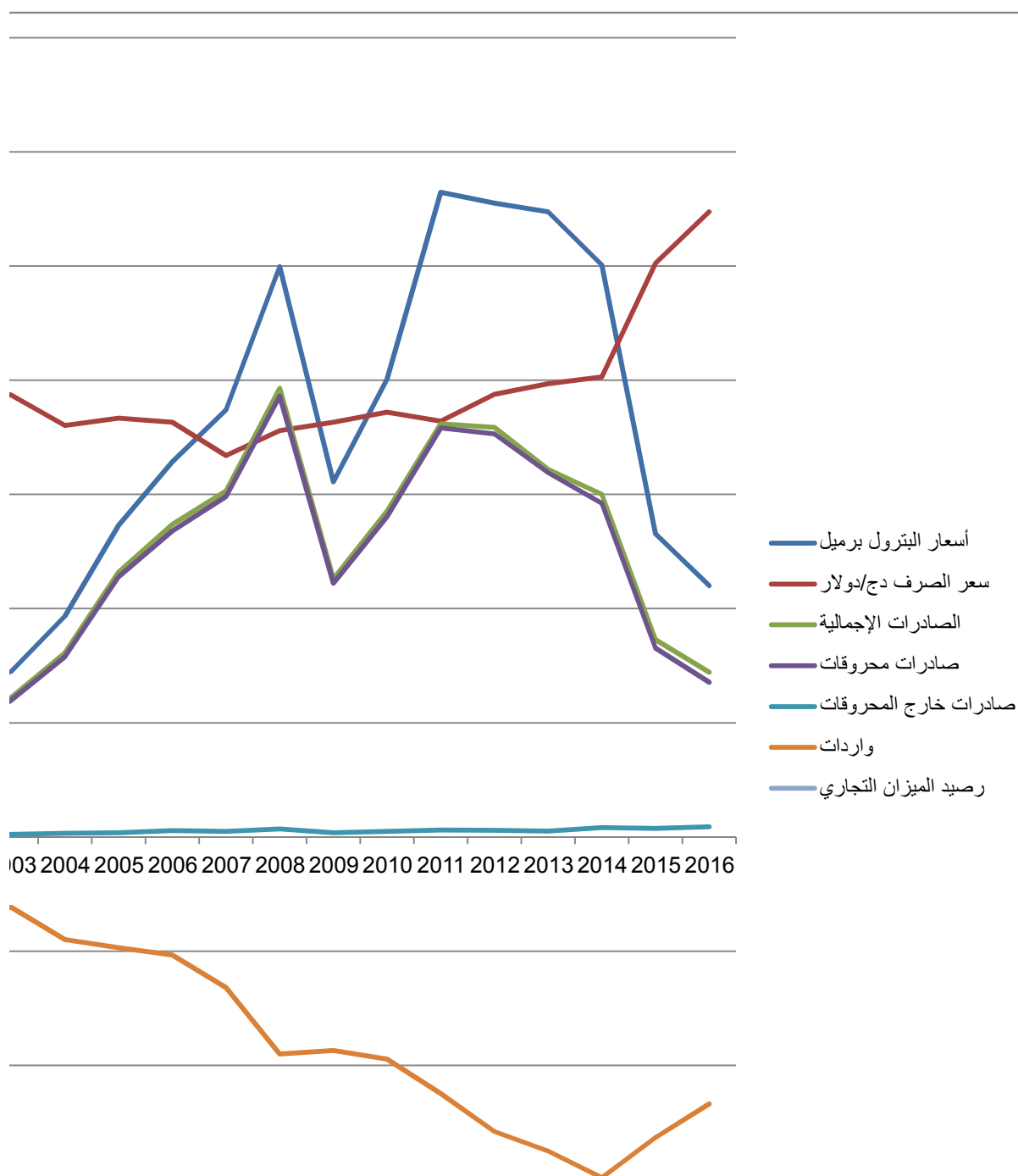
سعر

2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
------	------	------	------	------	------	---------

26.47	14.27	11.4	3.7	9.61	12.3	الميزان التجاري
			0.71-	0.78-	1.36-	ميزان رأس المال
			3.65	6.19	7.57	ميزان المدفوعات
			79.68	77.26	75.31	سعر الصرف دج/ دولار
			25.24	24.85	28.5	أسعار البترول برميل/ دولار

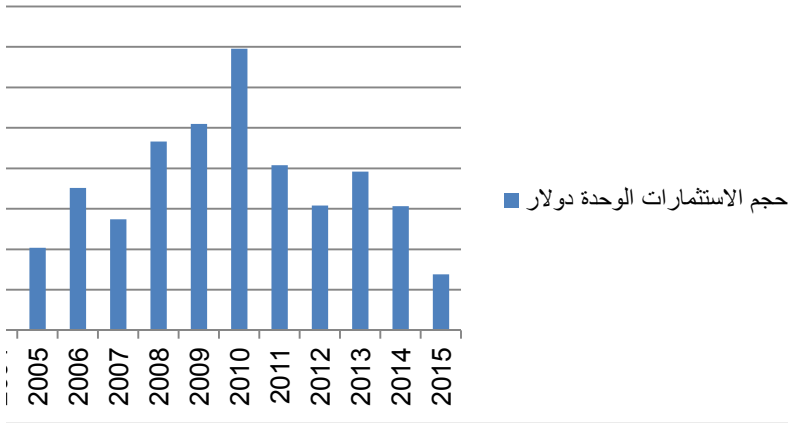


2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
71.736	72.38	57.09	45.18	78.56	60.59	54.74
70.583	71.661	56.121	44.415	77.194	59.61	53.61
1.153	1.227	0.969	0.771	1.395	0.98	1.13
51.56-	44.94-	38.88-	37.402-	37.99-	26.35-	20.68-
20.167	25.961	18.205	7.784	40.596	34.24	34.06
111	112.9	80.2	62.2	99.9	74.8	65.7
77.55	72.85	74.4	72.649	71.18	66.82	72.64



2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
1.541	2.04	3.48	2.55	2.33	1.37	1.76

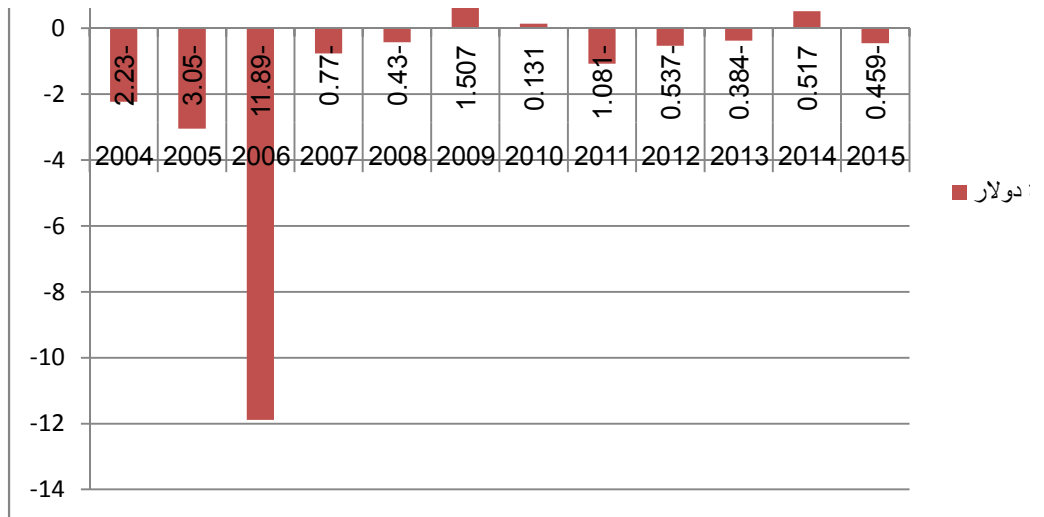
حجم الاستثمارات الوحدة دولار



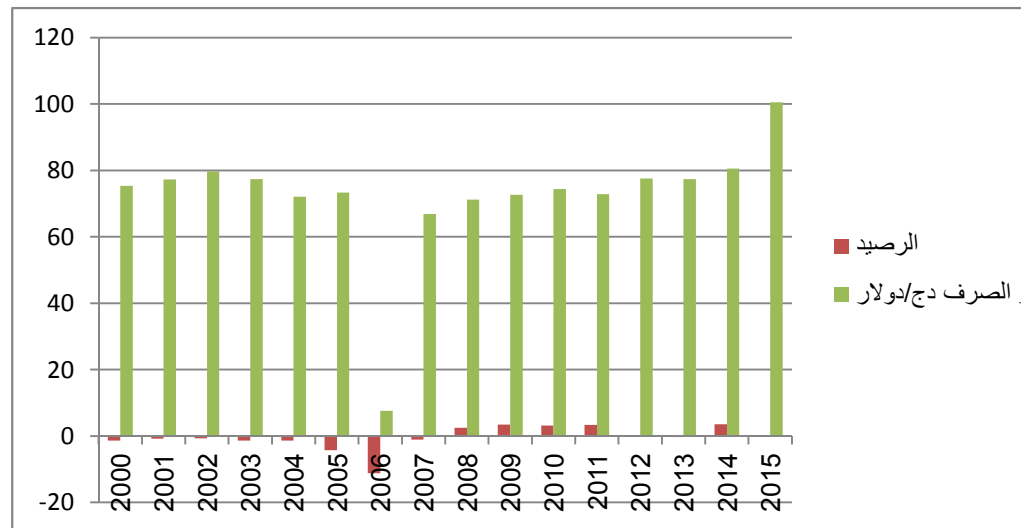
2015	2014	2013	2012	2011	2010
0.459-	0.517	0.384-	0.537-	1.081-	0.131

رؤوس أموال الرسمية- وحدة دولار

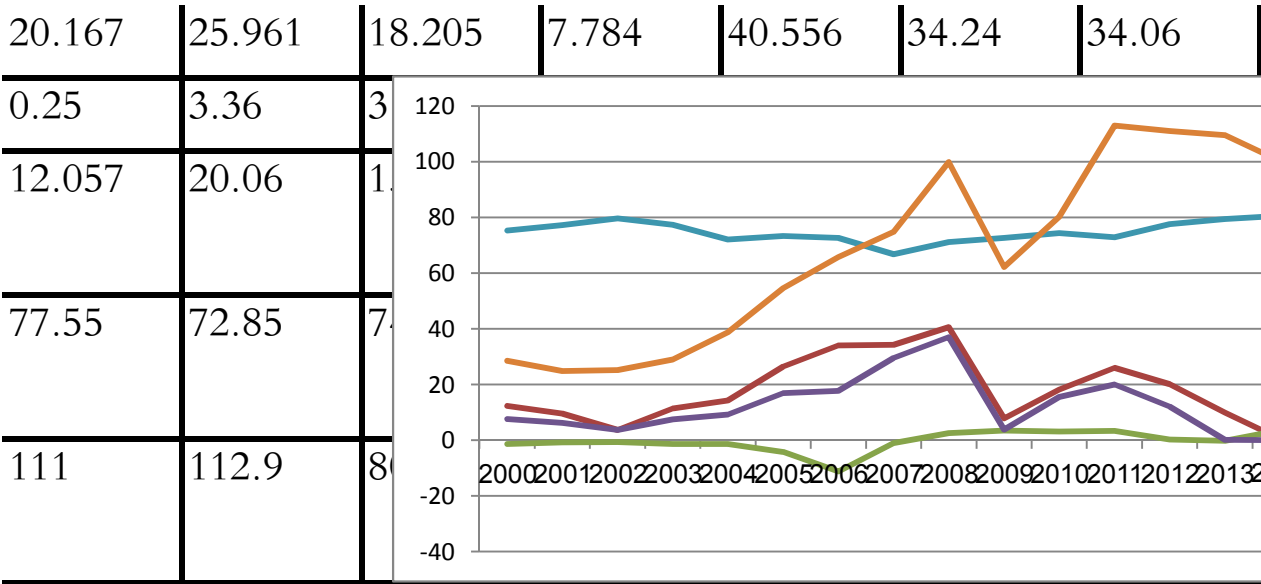




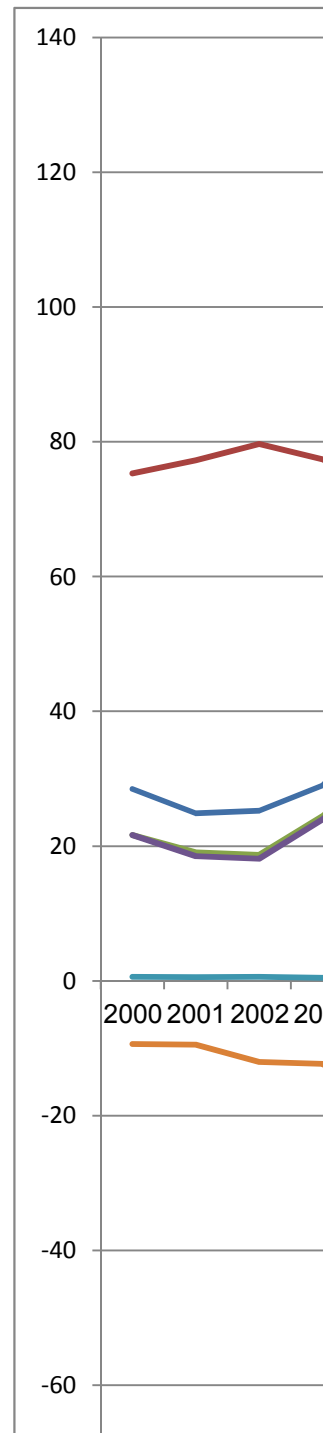
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
0.25	3.36	3.18	3.45	2.54	1.05-	11.22-
77.55	72.85	74.4	72.64	71.18	66.82	7.64



2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
------	------	------	------	------	------	------

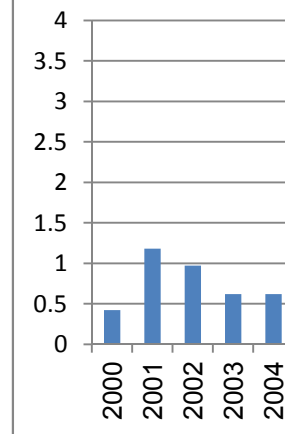


2016	2015	2014	2013
28.883	34.56	59.996	64.377
27.102	33.081	58.436	63.816
1.78	1.485	1.667	1.051
46.727-	52.649-	59.67-	54.99-
17.344-	18.083-	0.459	9.88
44	53.1	100.2	109.5
109.47	100.46	80.56	79.38






2015	2014	2013
0.691	1.534	1.961




2015	2014	2013
0.061-	3.55	0.25-
100.46	80.56	77.33

2015	2014	2013
------	------	------

18.083-	0.459	9.88
0.061-	3.55	0.25-
27.537-	-5,881	0.134
100.46	80.56	79.38
53.1	100.2	109.5



خاتمة عامة



الخاتمة العامة :

أردنا من خلال بحثنا هذا محاولة الكشف عن أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر حيث تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات التي تعتمد عليها الدولة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي وعلى رأسها التوازن في ميزان المدفوعات.

وبناء على هذا اعتمدت الجزائر على سياسة سعر صرف الدينار من أجل تحقيق الأهداف المرجوة و ذلك لأن الصادرات الجزائرية عديمة المرونة لاعتمادها على منتج واحد ألا وهو النفط، أما الواردات فهي كذلك غير مرنة لأن غالبيتها سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، فسياسة سعر صرف الدينار الجزائري تعد وسيلة مهمة لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات وعليه فإن التوازن والفائض المحقق في ميزان المدفوعات الجزائري في أغلب السنوات لا يعود فقط إلى سياسة سعر صرف الدينار الجزائري بقدر ما هو متعلق بأسعار النفط .

اختبار الفرضيات :

لقد عرضنا في مقدمة الدراسة مجموعة من الفرضيات لخصت فيما يلي :

الفرضية الأولى:

ورد فيها أن سعر الصرف هو عبارة عن قيمة العملة الوطنية مقابل عملة أجنبية أخرى وتعتبر هذه الفرضية صحيحة، حيث يمثل سعر الصرف نسبة تبادل العملة الوطنية بالعملة الأجنبية وقد ورد أيضا أن ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي سنوي يتولى تسجيل وتقييم مختلف العمليات الدولية إلى جانب وجود علاقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف وتتمثل في تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات عن طريق سياسة تخفيض العملة والرقابة عليها، حيث يعتبر سعر الصرف أداة فعالة لإعادة توازن ميزان المدفوعات.

الفرضية الثانية:

هناك علاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات بحيث تستجيب الصادرات الوطنية عند انخفاض سعر الصرف الدينار بالإيجاب ويعجل الإقبال على الواردات ضعيف بسبب ارتفاع أسعارها بالنسبة للسعر الوطني وبالتالي تخفف الفائض في الميزان التجاري، مما توفر مناخ استثماري جيد لرؤوس الأموال الوافدة من الخارج بسبب انخفاض التكاليف و بالتالي تحقق فائض في ميزان المدفوعات إلا أن هذه الفرضية خاطئة ففي أغلب الأحيان

وخاصة حالة الجزائر وفي حالة البلدان أحادية مادة التصدير لا تستجيب الصادرات والواردات لانخفاض أسعار الصرف بسبب عدم مرونتها وهذا ما يؤثر سلبا على توازن ميزان المدفوعات .

أبرز النتائج:


- سياسة سعر الصرف تعد أداة لإعادة توازن المدفوعات من خلال آليات السوق وتدخل الدولة.
- الفائض المحقق في ميزان المدفوعات في سنوات الدراسة ليست له علاقة بوضعية سياسة سعر صرف الدينار الجزائري وذلك يرجع إلى فعالية أسعار النفط.
- إن المصادر الرئيسية للصدمات الخارجية غير الموازية للاقتصاد الجزائري وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، تتمثل في التغيرات الحاصلة في كل من إيرادات النفط و فرق الإنتاجية بين الجزائر و شركائها التجارية.

أبرز التوصيات:

- العمل على تنوع الصادرات حيث تكون ذات جودة نوعية.
- البحث عن بديل لقطاع المحروقات.
- يتحقق توازن ميزان المدفوعات إلا في وجود اقتصاد قوي.

أفاق الدراسة:

- وفي الأخير فإن هذه الدراسة ما هي إلا فاتحة ومقدمة لمن يهمله البحث في هذا الموضوع، لذا نقترح بعض الإشكاليات التي نراها جديدة أن تكون مواضيع و أبحاث أخرى و ذلك حسب الآتي:
- أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على مقابل للدولار و الاورو على تحرير التجارة الخارجية.
 - أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات.



قائمة المراجع



قائمة المراجع

المراجع:

- 1- أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 2015.
- 2- حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة، دار زهراء الشرق، القاهرة، 1998.
- 3- داود سعد الله، الأزمات النفطية والسياسية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة العالمية، دار هومة، الجزائر، 2013.
- 4- رائد عبد الخالق عبد الله العنبيدي و آخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن، 2013.
- 5- سامي عفيفي قاسم، دراسات في الاقتصاد الدولي و التجاري الدولية، التكتلات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، 2005.
- 6- شاكر الفوزيني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- 7- شاكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، 2006.
- 8- عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1993.
- 9- عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2016.
- 10- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 11- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي و كلي للمبادئ، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 12- عرفان تقي الدين الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، 1999.
- 13- علي سعد محمد داود، الإدارة المالية الدولية، دار التعلم الجامعية، الاسكندرية، 2011.
- 14- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي "نظريات و سياسات"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطباعة، الأردن، ط3، 2013.
- 15- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، دار الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

- 16- لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية كسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2010.
- 17- ماي فتني، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 18- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999.
- 19- محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
- 20- محمد كمال الحمزاوي، سعر الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2004.
- 21- ندى عبد المجيد، مدخل إلى العلاقات الاقتصادية الدولية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2001.
- 22- نواز عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.
- 23- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.

المذكرات

- 1- بربري محمد أمين، سياسة التحرير التدريجي للدينار و انعكاساتها على تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائر، خلال فترة 1990-2003، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2004.
- 2- بن حمودة فاطمة الزهراء ، أثر تقلبات أسعار صرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية ، فرع نقود ومالية قسم علوم الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر بدون سنة نشر.
- 3- بوزيد بوزنان، فقيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الاحتياطات الوطنية دراسة الجزائر خلال فترة 1999-2014 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد وتخصيص نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة، الجزائر، 2014-2015.
- 4- حورية مغربي، دور سياسات سعر الصرف في تحديد أسعار الفائدة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص مالية و اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
- 5- دوحة سلمى، أثر تقلبات الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2015 .
- 6- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجهما، دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015.

- 7- زرقة محمد أثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان مدفوعات دراسة قياسية وتحليلية، حالة الجزائر مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص اقتصاد قياسي، بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان، الجزائر.
- 8- زرقة محمد، أثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات (دراسة قياسية - حالة الجزائر)، مذكرة ماستر تخصص بنكي و مالي، مالية و بنوك، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر، 2015-2016.
- 9- سلمية بوعودة ، أثر سياسة سعر الصرف على تقلبات ميزان المدفوعات الجزائري ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية قسم علوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، غير منشورة ، جامعة مستغانم ، الجزائر ، 2017 / 2018.
- 10- سمير آيت يحيى، التحديات النقدية ونظام الصرف الملائم في الجزائر ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،غير منشورة جامعة بسكرة ،الجزائر، 2013/2014.
- 11- عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال فترة (1999-2014)، مذكرة ماستر، تخصص تجارة و مالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015-2016.
- 12- عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، خلال فترة 1999-2014، مذكرة ماستر، تخصص تجارة ومالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.
- 13- مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة 1974-2003 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية نخصص نمذجة اقتصادية: قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر.
- 14- نادية الحلوشي، أثار تقلبات أسعار الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية و اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2014.
- 15- نادية بولوري، تداعيات أزمة اليورو على الشراكة الاورو متوسطة دراسة حالة الجزائر مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الشهادة نيل شهادة الماجستير قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، 2014.

16- هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، 2012/2011.

الملتقيات والمؤتمرات:

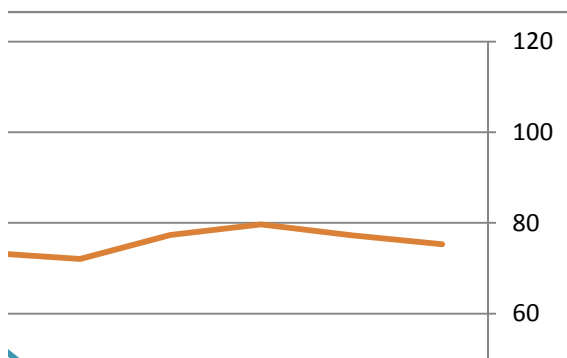
- 1- إيمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008.
- 2- عبد المنعم علي راضي، أسعار الصرف و الأزمات النقدية المعاصرة، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، 1973/1972.
- 3- محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافية الجامعية، مصر، 2003.
- 4- محمد راتول، تحويلات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونة، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية الواقع والتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 2004.

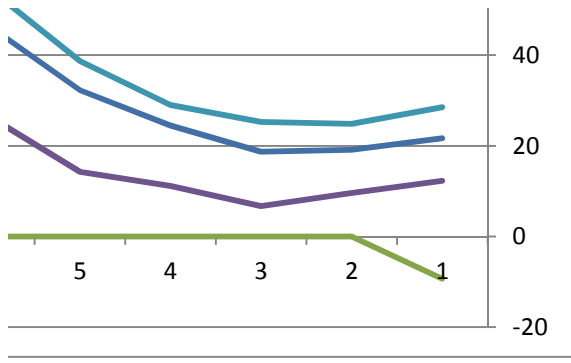
التقارير و المداخلات:

- 1- حسان خضر، ميزان المدفوعات و دوره كآلية الاصلاحات سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 22، الكويت، 2004.
- 2- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996.
- 3- عبد الحميد مزعيب، تقسيم اداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر: 2016/01..... الساعة 20:15 مساء.
- 4- لخضر عزري. السوق الموازية وقد صور الدينار الجزائري، مجلة العلوم الانسانية العدد 14، 2004.
- 5- راجع القانون رقم 14-10 المؤرخ في 2014/12/30 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المادة 212، العدد 75.

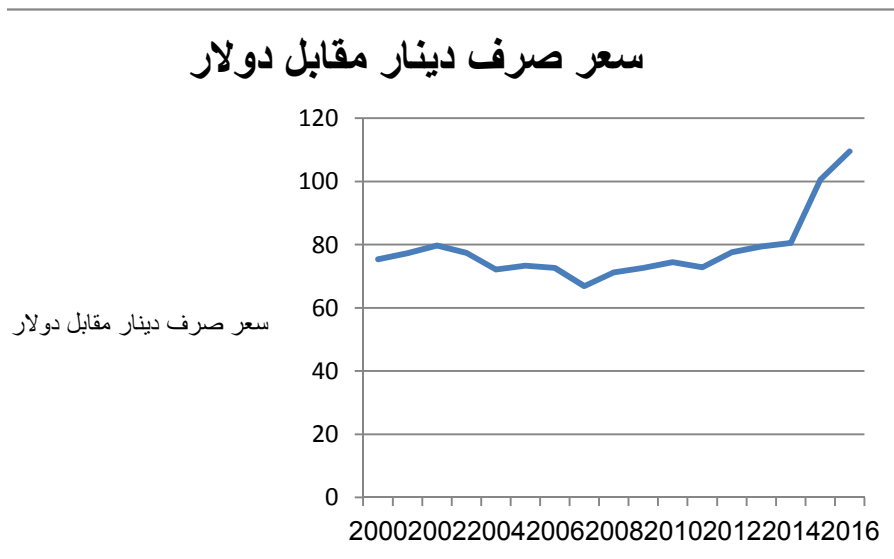
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
72.64	73.36	72.06	77.37	79.68	77.26	75.31	سعر صرف دينار مقابل دولار

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
54.74	46.38	32.22	24.46	18.71	19.09	21.65	الصادرات الإجمالية
-20.68	-19.37	-17.95	-12.32	-12.01	-9.48	9.35-	واردات
34.06	26.47	14.27	11.14	6.7	9.61	12.3	رصيد الميزان التجاري
65.7	54.6	38.7	29	25.24	24.85	28.5	أسعار البترول برميل
72.64	73.36	72.06	77.37	79.68	77.26	75.31	سعر الصرف دج/دولار

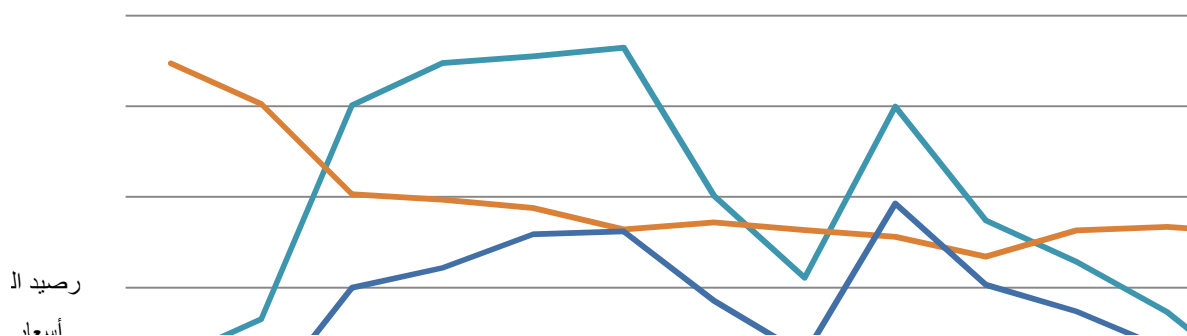


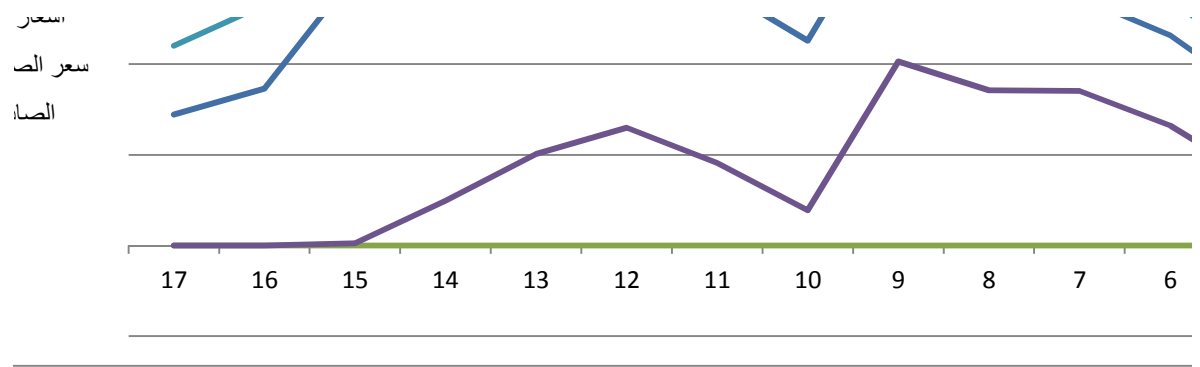


2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
80.56	79.38	77.55	72.85	74.4	72.64	71.18	66.82



2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
59.996	64.377	71.736	72.38	57.09	45.18	78.56	60.59
-59.67	-54.99	-51.56	-44.94	-38.88	-37.402	-37.99	-26.35
0.459	9.88	20.167	25.961	18.205	7.784	40.596	34.24
100.2	109.5	111	112.9	80.2	62.2	99.9	74.8
80.56	79.38	77.55	72.85	74.4	72.649	71.18	66.82





	2016	2015
	109.47	100.46



2016	2015
28.883	34.56
-46.727	-52.649
-17.344	-18.083
44	53.1
109.47	100.46



- ابيرون برمين
- مرف دج/دولار
- درات الإجمالية

Résumé:

Cette étude vise à clarifier la relation existante entre la politique de taux de change et le solde du mufat algérien ainsi que l'étude de l'effet du taux de change et en particulier le taux de change du dinar algérien, qui est venu conformément à la réforme structurelle de l'Algérie, où il a une rote faible dans la réduction de la balance des paiements prix Gr.

Nous concluons de cette étude que la politique de taux de change du dinar algérien applicable en Algérie n'était pas un impact significatif sur l'efficacité de l'Algérie, et cela est dû à l'économie de l'Algérie est basée sur les hydrocarbures dans les exportations.

Mots clé : Taux de change, la balance des paiements, politique de prix.